

الفصل الرابع **متطلبات المجتمع الريفي من** **المعاهد التعاونية الزراعية في مصر**

- ❖ واقع الريف المصري
- ❖ خصائص المجتمع الريفي
- ❖ مشاكل المجتمع الريفي
- ❖ مفهوم خدمة المجتمع الريفي
- ❖ أهداف خدمة المجتمع الريفي
- ❖ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية لخدمة المجتمع الريفي
- ❖ إحتياجات المجتمع الريفي من المعاهد التعاونية الزراعية

الفصل الرابع

متطلبات المجتمع الريفي من المعاهد التعاونية الزراعية في مصر

نتناول الفصل السابق الواقع التعليمي لمعاهد التعاون والإرشاد الزراعي في مصر، توطئه لدراسة واقع المجتمع الريفي وأهم خصائصه ومتطلباته التنموية، واحتياجاته التعليمية الإرشادية البحثية من هذا النوع من التعلم، وهذا ما يتضمنه مخطط هذا الفصل.

واقع الريف المصري

إذا تحدثنا عن حاضر وواقع الريف المصري الآن، نجد أنه يتمتع بخصائص معينة يتميز بها عن غيره، وحتى يمكن الخوض في مستقبل الريف المصري، لابد من توضيح هذه الخصائص وإبرازها فهي التي تمثل واقعة وماضية وهي في نفس الوقت هي التي تشكل مستقبله^(١).

- تنتشر على أرض مصر حوالى ٤٥٠٠ قرية، يركز معظمها في الوادى والدلتا تضم أجمالى يصل إلى نحو ٩,٧ مليون أسرة^(٢). يبلغ عدد سكانها حوالى ٣٤ مليون نسمة وتضم حوالى ٥٠٧٧ جمعية تعاونية زراعية، لوجود هذا الوضع الخاص فكان له تأثيره الخطير على طرد العمالة من الريف المصري إلى الدول العربية المجاورة في السبعينات، وكانت لهذه الهجرة أثارها المباشرة وغير المباشرة التي انعكست على المجتمع الريفي المصري.

- فى عام ١٩٩٢ فى بداية حقبة التسعينات، صدر قانون الملكية الزراعية الجديد، وأرجاع أراضي الملاك مرة أخرى إليهم بعد فترة طويلة، بالإضافة إلى ذلك حدثت تغيرات اجتماعية نتيجة الهجرة الريفية^(٣). والتي بدورها أثرت على النواحي الاقتصادية، وجعلت هناك فوارق فى توزيع الدخل، وجعلت القرية المصرية قرية مستهلكة، بعد أن كانت منتجة، ولقد أثرت الظفرة فى الدخل الوارد من الخارج لبعض الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية

(١) صحى أحمد ابو النجا: الريف المصري، حاضره ومستقبله، مؤتمر تنمية الريف المصري، جامعة المنوفه، ٢٠٠١، ص ٣٣.

(٢) محضر اجتماع رنبسى مجلس الوزراء مع رؤساء الوحدات المحلية القروية يوم الأحد ٢٠٠٢/٦/٣٠، ص ٣.

(٣) حسبن عبد التواب محمد: هجرة العمالة الريفية فى الداخل والخارج، ندوة الريف المصري، ٢٠٠١، ص ٣٩، ٣٧.

تمثلت في الزحف العمراني على الأرض الزراعية، وتقليل المستاحات الزراعية بنسبة كبيرة^(١).

- مع انتهاء حرب الخليج وعودة معظم العمالة المهاجرة التي كان معظم قوامها، العمال الريفيين، زادت البطالة في هذا القطاع وخاصة بين المتعلمين منهم، الذين لا يجيدون الأعمال الحرفية اليدوية، وأخيرًا حدث تلوث بيئي كبير داخل القرية والريف المصري، خاصة للمنتجات التي تلوث البيئة، وكذلك نتيجة حرق المخلفات الزراعية، في الحقول وفي الهواء الطلق، بجانب ارتفاع مستوى المياه الجوفية، مع عدم دخول الصرف الصحي لعدد كبير من القرى، بجانب انتشار الأمراض المختلفة الناتجة عن استخدام المبيدات الحشرية والتي لا زالت تستخدم حتى الآن، والذي كان له الأثر الواضح على شل الملكية الفعلية الجديد في الريف المصري، وبالتالي تغيرات في اتجاهات مختلفة منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي أو اجتماعي.

- ولقد ترتب على هذه الآثار تغيرات وتحولات اقتصادية تمثلت في (٢) تناثر الحيازات الزراعية، وتقليل متوسط ما يمتلكه الفرد من المساحة الزراعية داخل الريف، ولقد أثر هذا الوضع مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة، والتي تمثلت في مبدأ الحرية الاقتصادية للمزارع في زراعة ما يجلب له أكبر دخل ممكن من حيازته، على تضارب المصالح، وتدهور الأراضي الزراعية، وتغير التركيب المحصولي، وتمثل ذلك في ادخال محاصيل جديدة لم يعرفها المزارع من قبل (غير تقليدية) مثل بنجر السكر والنباتات الطبية وغيرها، وهي محاصيل مدره للدخل، ويعكس ذلك أصبح زراعة المحاصيل التقليدية مثل القطن غير مرغوب في الزراعة، وذلك لأسباب عديدة منها ارتفاع التكاليف الزراعية، وقلة العائد وخاصة بعد تحرير الزراعة وأنشاء منظمة التجارة العالمية.

بالإضافة إلى الهجرة الداخلية للمدن، مما أدى إلى حدوث ما يسمى ترييف المدن Rvtallization أي ان قطاعات من المدن قد تحولت بشكل قسري إلى ريف في مظاهرها وأنماط الحياة وذلك بسبب الهجرة من القرية إلى المدينة. (٣)

(١) ايهاب محمود عطية ايمن محمد نور: استخدام المخلفات الزراعية في المنشآت الريفية كأسلوب لتعظيم الموارد المتجددة وتحقيق التنمية المستدامة، بحث مقدم إلى مؤتمر تنمية الريف المصري، جامعة المنوفية، ص ٢٣٨-٢٣٩.

(٢) صبحي أحمد أبو النجا: مرجع سابق ص ٣٤
- ثناء خليفة: نماذج التركيب المحصولي الممكن في ظل التحرر الاقتصادي، بحث مقدم إلى مؤتمر الاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي ٢٠٠١، ص ١.

(٣) صلاح سالم زرقونة: التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، فبراير ٢٠٠٠، ص ٢

و هناك نقطة هامة أخرى وهى هجرة القيادات الريفية المتعلمة، لمجتمعاتها الريفية مما يفقد هذه المجتمعات عناصرها الأكثر صلاحا ومقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية. (١)

تطور جهود خدمة وتنمية المجتمع الريفي في مصر

مفهوم التنمية الريفية

هى عملية متكاملة تستهدف استراتيجية شاملة تستهدف تطوير الاقتصادية والاجتماعية للسكان الريفيين وذلك من خلال زيادة الانتاج الزراعى عن طريق وزيادة المساحات الزراعية وانشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة، وتحسين الخدمات التعليمية والصحية. والاتصالية للسكان واستخدام عمليات التدريس (٢).

٢- التنمية الريفية: هى العمليات المختلفة التى يجرى لها التخطيط والتنفيذ على أساس الجهود الأهلية المتضافرة والمتساندة بهدف تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية الريفية باستخدام عمليات الإنتاج التعاونية (٣).

٣- التنمية الريفية: مجموع من البرامج والمشروعات التى تهدف إلى تغيير مستهدف يعتمد على الامكانيات المادية والبشرية المتاحة وتنميتها، بجانب الاعتماد على الجهود الأهلية والحكومية المتناسقة بغية مواجهة المشكلات والاحتياجات للمجتمعات الريفية (٤).

لقد بدأت الجهود التخطيطية لخدمة وتنمية المجتمع الريفي عندما بدأت مشروعات التعاون فى الريف المصرى عام ١٩٠٨، ثم انشاء أول جمعية تعاونية زراعية عام ١٩١٠ فى شبر النملة بمحافظة الغربية، ثم تلا ذلك صدور أول قانون للتعاون الزراعى عام ١٩٢٣، ثم صدر القانون الثانى للتعاونيات عام ١٩٢٧ (٥)، ثم توالى بعد ذلك صدور قوانين التعاون بأرقام

(١) محمد بخيت توفيق حس الدب: الخدمة الاجتماعية فى مجال المجتمعات الريفية، البدوية والمستحدثة،

مع التركيز على الاتجاه النموى، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٩٤، ص ٢٦

(٢) سمير محمد عبد الوهاب: النظم المحلية، اطار عام مع التركيز على النظام المحلى المصرى، كلية

الاقتصاد دار العلوم الساسية، ٢٠٠٠، ص ١٤٤.

(٣) أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمع المحلى، المكتبة الجامعية، الأزراطة الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٢٢٤.

(٤) رفعت عناس محمد منصور: العوامل الإدارية المؤثرة على التخطيط للتنمية الريفية المتكاملة، رسالة

ماجستير عن مسورة، كلية الخدمة الاجتماعية القوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٤.

(٥) رفعت عناس محمد منصور: نفس المرحع السابق ص ٩١-٩٢.

٥٨ لسنة ١٩٤٤، ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ وأخيراً القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠^(١)والذى تنص

المادة رقم ١١ الباب الثالث على أن تقوم الجمعية الزراعية بما يلى^(٢).

١- بحث التركيبات المحصولية للدورات الزراعية ومتابعة تنفيذ الخطة التى يتفق عليها فى إطار الخطة العامة للدولة فى منطقة عمل الجمعية.

٢- تخطيط وتنفيذ المشروعات المحلية الانتاجية طبقاً لامكانياتها الاقتصادية فى ذلك مشروعات التصنيع الزراعى أو الانتاج الحيوانى أو تربية الدواجن أو تربية النحل أو الصناعات الريفيه البيئية أو استصلاح الأراضى.

٣- المساهمة فى تنظيم زراعة الأرض وتجميع الاستغلال الزراعى للنهوض بالزراعة وفقاً للأسس العلمية الحديثة.

٤- القيام بعمليات تسويق محاصيل الأعضاء تعاونياً.

٥- الحصول على القروض من مختلف المصادر لتمويل مشروعاتها الانتاجية والخدمية اللازمة لها بصفقتها الاعتبارية ولأعضائها الراغبين فى التعامل معها.

٦- التوسع فى الميكنة الزراعية بتوفير الآلات الحديثة لمختلف العمليات وتدريب العاملين عليها وتنظيم أدراتها وتشغيلها وصيانتها بأسلوب اقتصادى سليم.

٧- إدارة واستغلال مشروعاتها وأراضيها وكذلك الأراضى التى تعهد إليها بها الأشخاص الاعتبارية والأفراد.

٨- المساهمة فى أداء الخدمات العامة لأعضائها بالتعاون مع الأجهزة المختلفة.

٩- خلق الوعى الادخارى بين الأعضاء وتنظيم استثماره.

ولقد عانت عملية التنمية والتطوير فى المناطق الريفية من خسائر كبيرة جراء الهجرة المستمرة إلى المدن، لأن هذا النزوح من الريف إلى المدن ذات الامكانيات الزراعية يؤثر سلباً على التنمية، لأنه يفرغ الريف من قوته الانتاجية الزراعية أى (المزارعين والفلاحين) ونتيجة لذلك تنخفض المنتجات الزراعية^(٣) وتظهر لدى بعض السكان الزراعيين مهارات وقدرات فى

(١) سعد هجرس: الزراعة المصرية، مرجع سابق، ص ٤٤٧.

(٢) طاهر حمدى كنعان: تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادى فى البلدان العربية، الصندوق العربى

للانماء الاقتصادى والاجتماعى وقائع الندوة المنعقدة فى الامارات العربية المتحدة، ١٧/٨/١٩٩٨.

ص ١١٧.

(٣) ندوة الريف المصرى حاضرة ومستقبله، المجلس الأعلى للثقافة ص ٣٩.

أعمال غير زراعية ؛ وبالتالي نقص العمالة الزراعية الريفية وارتفاع أجورها^(١) حيث انخفضت العمالة الزراعية من ٣٤ % الى ٢٨%^(٢).

خصائص المجتمع الريفي:

أولاً: السكان

١- بلغ إجمالي عدد سكان مصر عام ١٩٩٦، ٥٩،٢٧ مليون نسمة وعدد سكان الريف ٣٣،٨ مليون نسمة بما يعادل نحو ٥٧% من مجموع سكان الجمهورية، واستمرت نسبة سكان الريف إلى سكان الجمهورية في انخفاض مستمر في الفترة من ١٩٢٧ إلى ١٩٧٦ بسبب هجرة السكان الريف إلى المدن الرئيسية وخاصة القاهرة، إلا أن نسبة سكان الريف إلى إجمالي الجمهورية قد ثبتت في تعدادي ٧٦، ١٩٨٦م حيث بلغت في كل منهما ٥٦،١% ثم ارتفعت مرة أخرى لتصل إلى ٥٧% في عام ١٩٩٦م، وقد وصل تعدد سكان الجمهورية في يناير عام ٢٠٠٠ حوالي ٦٣،٦٧،٨٨٦ مليون نسمة وارتفع عدد سكان الريف إلى ٣٢،٨ مليون نسمة بنسبة قدرها ٥٧،٣% من سكان الجمهورية.^(٣)

٢- هناك اختلال قائم بين حجم المجتمع السكاني، والمساحة الأرضية المستغلة ففي الفترة ١٨٩٧-١٩٩٦ حقق النمو السكاني طفرة كبيرة بلغت أكثر من ٣٠% في حين لم يتجاوز التغير الذي طرأ على المساحة المعمورة ٥٠% والمساحة الزراعية ٢٥% والمساحة المحصولية ٥٧% وما زال هذا الحجم السكاني يستمد احتياجاته ومتطلباته من زراعة حوالي ٨ مليون فدان، ولقد أدى هذا النمو السكاني المتسارع مع محدودية المسطحات المعمورة والزراعية إلى عدة مسببات اقتصادية واجتماعية خطيرة نوجزها فيما يلي:

أ- الانخفاض المستمر في نصيب الفرد من المساحة الزراعية والمساحة المحصولية من ٥٣،٠٠ فداناً على التوالي عام ١٨٩٧ إلى ١٣،٠٠ فداناً في عام ١٩٤٧، ثم إلى ١٨،٠٠ فداناً في عام ١٩٧٤ ثم إلى ١٣،٠٢ فداناً عام ١٩٩٦.

ب- انخفاض عدد السكان الريفية من ٦،١% من إجمالي عدد السكان في نهاية العقد من التسعينات بالريف إلى ٥٤،١% مما يعكس اتجاه الهجرة من الريف إلى المدن^(٤).

٣- ارتفع عدد السكان في يناير ٢٠٠٥ إلى ٦٨،٦ مليون نسمة وبالتالي زيادة عدد السكان الريفية إلى أكثر من ٣٩،٥ مليون نسمة^(٥).

(١) محمد شفيق: التنمية والمشكلات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٩ ص ٢٣٠-٢٤٠.
- كلمة الأستاذ الدكتور يوسف والي في مؤتمر مستقبل التعليم الزراعي في الوطن العربي، ٢٨، ٢٧ إبريل، ٢٠٠٢.
(٢) منير عبد العزيز العجيزي وآخرون: إستراتيجية التنمية الزراعية في التسعينات، وزارة الزراعة، مركز البحوث الزراعية، مركز المعلومات والتوثيق، ١٩٩٦، ص ٥.
(٣) تصريح رئيس الجهاز المركزي للتنمية العامة والأحصاء لجريدة الأهرام ٢٨ فبراير ٢٠٠٢ العدد ٤٢٠٨٧ ص ١٧.
(٤) مؤتمر مستقبل تجارة السلع الزراعية المصرية، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، نادي الزراعيين ٢٦، ٢٧، ٢٠٠١، ص ٣.
(٥) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء، الكتاب الإحصاء السنوي، يوليو ٢٠٠٥، ص ١٣.

وتوضح الجداول الآتية التركيب السكاني للمجتمع الريفي المصري وفقا للتعداد العام للسكان.

جدول رقم (١١)

عدد السكان حسب النوع في حضر وريف الجمهورية
في السنوات التعدادية من ١٨٨٢ - ١٩٩٦^(١)

سنوات التعداد	حضر	عدد السكان (بالآلف)			نسبة سكان الحضر / الريف	نسبة النوع
		ذكور	إناث	جملة		
١٨٨٢	جملة	٣٣٤٥	٣٣٦٧	٦٧١٢	-	٩٩
١٨٩٧	جملة	٤٩١٤	٤٧٥٥	٩٦٦٩	-	١.٠٣
١٩٠٧	حضر	١.٠٠١	٩٢٩	١٩٣٠	١٧,٢	١.٠٨
	ريف	٤٦١٦	٤٦٤٤	٩٢٦٠	٨٢,٨	٩٩
	جملة	٥٦١٧	٥٥٧٣	١١١٩٠	١٠٠,٠٠	١.٠١
١٩١٧	جملة	٦٣٦٩	٦٣٤٩	١٢٧١٨	-	١.٠٠
١٩٢٧	حضر	١٩٦٦	١٨٤٤	٣٨١٠	٢٦,٩	١.٠٧
	ريف	٥.٩٢	٥٢٧٦	١٠.٣٦٨	٧٣,١	٩٧
	جملة	٧.٥٨	٧١٢٠	١٤١٧٨	١٠٠,٠٠	٩٩
١٩٣٧	حضر	٢٢٨٩	٢٢٠٣	٤٤٩٢	٢٨,٢	١.٠٤
	ريف	٥٦٧٨	٥٧٥١	١١٤٢٩	٧١,٨	٩٩
	جملة	٧٩٦٧	٧٩٥٤	١٥٩٢١	١٠٠,٠٠	١.٠٠
١٩٤٧	حضر	٣٢١٩	٣١٤٤	٦٣٦٣	٣٣,٥	١.٠٢
	ريف	٦١٧٣	٦٤٣١	١٢٦٠٤	٦٦,٥	٩٦
	جملة	٩٣٩٢	٩٥٧٥	١٨٩٦٧	١٠٠,٠٠	٩٨
١٩٦٠	حضر	٥.٧١	٤٨٩٤	٩٩٦٥	٣٨,٢	١.٠٤
	ريف	٨.٤٧	٨.٧٣	١٦١٢٠	٦١,٨	١.٠٠
	جملة	١٣١١٨	١٢٩٦٧	٢٦.٠٨٥	١٠٠,٠٠	١.٠١
١٩٦٦	حضر	٦.٤٣٢	٥٩.٠١	١٢.٣٣	٤٠,٠٠	١.٠٤
	ريف	٨٨٦١	٨٨٣١	١٧٦٩٢	٥٨,٨	١.٠٠
تجمعات محافظات الحدود		١٨٣	١١٨	٢٥١	١,٢	١.٠٦
جملة		١٥١٧٦	١٤٩٠٠	٣٠.٠٧٦	١٠٠,٠٠	١.٠٢

(١) الجهاز المركزي للتنمية العامة والأحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٨ ص ٢.

تابع جدول رقم (١١)
عدد السكان حسب النوع فى حضر وريف الجمهورية
فى السنوات التعدادية من ١٨٨٢-٢٠٠٥ (١)

سنوات التعداد	حضر	عدد السكان (بالألف)			نسبة السكان	
		ذكور	اناث	جملة	الحضر /	نسبة النوع
	ريف				الريف	
١٩٧٦	حضر	٨٢٢٨	٧٨٨٠	١٦٠٣٦	٤٣,٨	١٠٥
	ريف	١٠٤٢٠	١٠١٧٠	٢٠٥٩٠	٥٦,٢	١٠٣
١٩٨٦	جملة	١٨٦٤٨	١٧٩٧٤٠	٣٦٦٢٦	١٠٠	١٠٤
	حضر	١٠٩٠٩	١٠٣٠٧	٢١٢١٦	٤٤	١٠٦
	ريف	١٣٨٠٠	١٣٢٣٨	٢٧٠٣٨	٥٦	١٠٤
	جملة	٢٤٧٠٩	٢٣٥٤٥	٤٨٢٥٤	١٠٠	١٠٥
١٩٩٦	حضر	١٣٠٥٩	١٢٤١٢	٢٥١٧١	٤٣	١٠٥
	ريف	١٧٢٧٢	١٣٥٢٩	٣٣٨٠١	٥٧	١٠٥
	جملة	٣٠٣٣١	٢٨٩٤١	٩٥٢٧٢	١٠٠	١٠٥
٢٠٠٥	حضر ^(١)	-	-	٣٠.٢٥٦	٤٢,٨	-
	ريف	-	-	٤٠.٤١٢	٥٧,٢	-
	جملة	-	-	٧٠.٦٦٨	١٠٠	-

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: مصر فى أرقام، المركز القومى للمعلومات، أبريل ٢٠٠٦، ص ١٣، ١٢.

(٢) لم يتم إصدار إحصاء نسبة النوع (ذكر، أنثى) فى الريف والحضر بعد وسوف يعلن ذلك فى نوفمبر ٢٠٠٦ حيث جرى التعداد كل عشر سنوات.

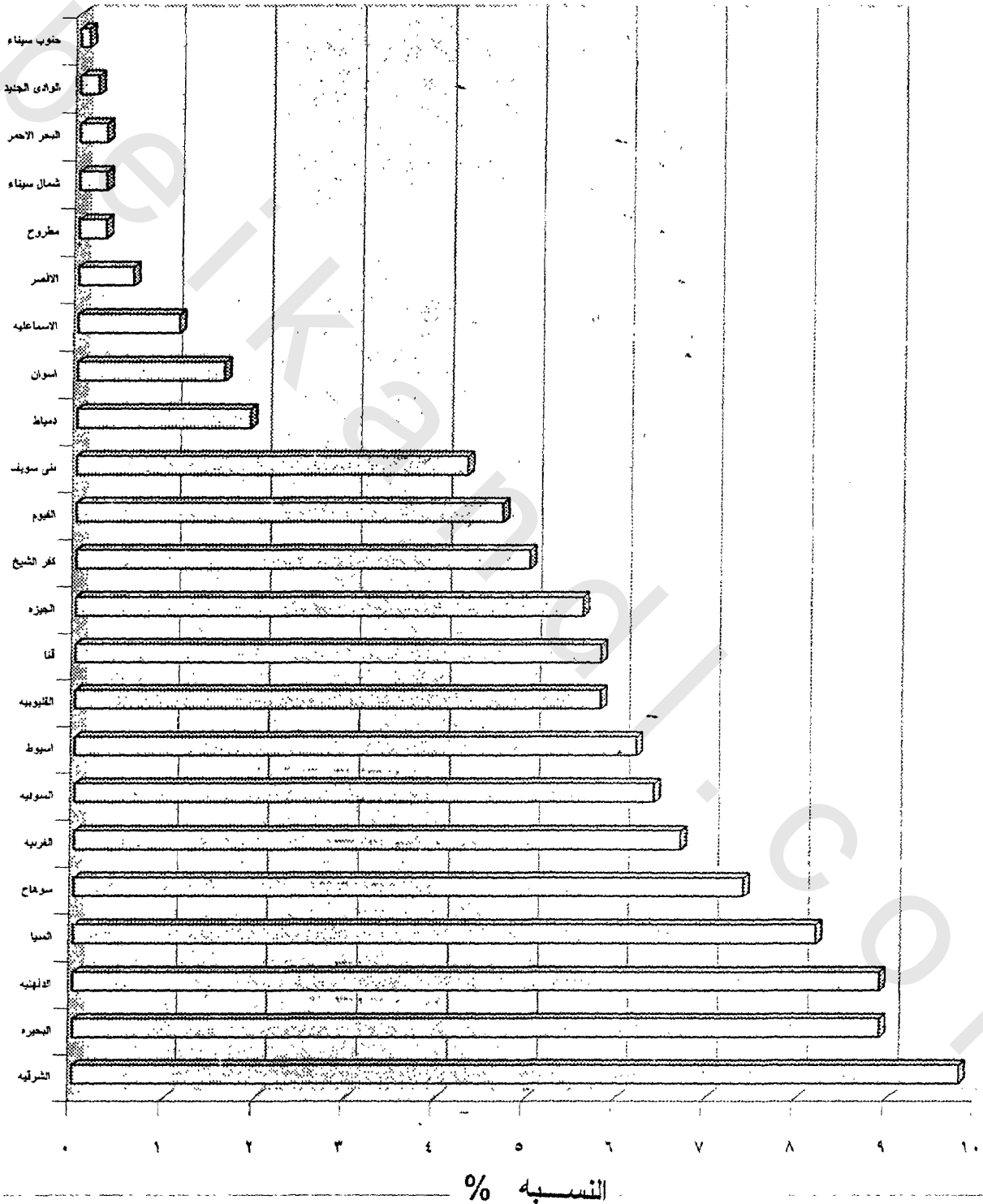
جدول ١٢ يبين التوزيع النسبي المقارن لعدد سكان الريف بالمحافظات حتى ٢٠٠٥/٧/١ (١)

المحافظة	عدد سكان الريف الف نسمة ٢٠٠٥/٧/١	%
البحيرة	٢٢٨٢	٥,٦
انقليوبية	٢٣٣٨	٥,٨
البحيرة	٣٦١٧	٥,٩
مطروح	١٤٠	٠,٣
المنوفية	٢٦١١	٦,٤
الغربية	٢٧٣٢	٦,٧
كفر الشيخ	١٩٩٦	٥
دمياط	١٧٦٦	١,٩
الدقهلية	٣٥٨٣	٨,٩
شمال سيناء	١٢٩	٣,٣
جنوب سيناء	٣٥	٠,١
الاسماعيلية	٤٣٣	١,١
الشرقية	٣٩٨١	٩,٨
بنى سويف	١٧٤٢	٤,٣
المنيا	٣٣١٦	٨,٢
الفيوم	١٨٩٧	٤,٧
اسيوط	٢٥١٠	٦,٢
الوادى الجديد	٨٩	٠,٢
سوهاج	٢٩٩٤	٧,٤
قنا	٢٣٣٨	٥,٨
اسوان	٦٣٨	١,٦
البحر الاحمر	١١٤	٠,٣
مدينة الأقصر	٢٢٨	٠,٦
الاجمالى	٤٠٤١٢	١٠٠

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: مصر فى أرقام، المركز القومى للمعلومات، أبريل ٢٠٠٦، ص ١٣، ١٢.

شكل رقم (٦) يبين نسبة سكان الريف بالمحافظات لإجمالي سكان الجمهورية

نسبة سكان الريف بالمحافظات لإجمالي سكان الجمهورية في ٢٠٠٥/٧/١



الملكيات الزراعية والحيارات:

توجد ثلاثة أنواع من الحيازة الزراعية فهناك ^(١) ملاك يزرعون أو يشرفون بأنفسهم على زراعة أراضيهم كلها أو جزء منها، وهناك من لا يملك أرضا على الإطلاق ولكنه فى نفس الوقت يزرع أو يشرف على زراعة أرض حصل عليها بطريق التأجير من مالك أو أكثر، وهناك أيضا ملاك لا يكتفون بزراعة الأرض التى يمتلكوها فيضيفون إليها بطريق التأجير أرضا أخرى مملوكة لغيرهم.

وهناك ثلاثة أنواع من الأسر تحسب الوضع الحيازى لهم فى الريف المصرى وهى:

١. أسر المخدمين:

ويعتمد دخلها على العمالة اليومية والموسمية للعائل حيث أنها فى الغالب لا تمتلك أو تستأجر أرضا زراعية، ويتراوح عدد أيام العمل لهذه الفئة من ٨ - ١٠ أيام عمل خلال الشهر بالإضافة إلى موسمية العمل وقد يلجأ أرباب هذه الأسر إلى الهجرة الداخلية للحصول على قوت الأسرة من العمل فى المهن المختلفة مثل المعمار والمشروعات القائمة فى القاهرة والمدن الكبرى، ويترتب على ذلك انخفاض مستوى معيشة هذه الأسر وعدم قدرتها على تعليم أبنائها.

أ. المستأجرون:

وصغار الحائزين (أقل من فدان)

تعتمد هذه الفئة على العمل بالأرض الزراعية اعتمادا كليا رغم انخفاض العائد منها وعدم قدرة المساحات المتواضعة التى يزرعونها على الوفاء باحتياجاتهم حيث لا يكفى الناتج من الزراعة أكثر من شهرين فى العام مما يضطر أفرادها إلى العمل لدى الغير أحيانا أو الهجرة الداخلية والخارجية لزيادة دخل أسرهم ورفع مستوى معيشتهم، ولدى هذه الفئة رغبة أكبر فى تعليم أبنائها وإن وفقت ظروفها المادية حائلا دون استكمال تعليم الأبناء فى كثير من الأحيان.

ب. كبار الملاك:

تعتمد هذه الفئة على زراعة الأرض الزراعية المملوكة لهم وكذلك العائد من الإنتاج الحيوانى وبعض المشروعات الإنتاجية التى يقيمونها. وتحرص هذه الفئة على تعليم أبنائها سواء الذكور أو الإناث حتى مستوى التعليم الجامعى كما يسعون إلى إلحاقهم بالأعمال الحكومية كأحد المظاهر الاجتماعية.

(١) ماجدة متولى: مرجع سابق ، ص ١٨

ثالثاً: الأنشطة الاقتصادية

أدت مجموعه من العوامل المختلفة إلى تغير هيكل الأنشطة الاقتصادية في القرية المصرية ، من أهمها الزيادة المطردة في عدد السكان ، والهجرة الخارجية إلى دول الخليج ، والهجرة الداخلية إلى المدن ، وظهور احتياجات جديدة للمجتمع الريفي ، تختلف عن ما كان عليه في الماضي ، واتجاهه نحو التحضر ، وتحول القرية إلى قرية مستهلكة

ومن أهم هذه الأنشطة ما يلي

الزراعة

يمثل النشاط الزراعي المحور الأساسي لغالبية السكان الريفيين ، ألا إن هذا النشاط أخذ في النقص بدءاً من عام ١٩٦٠ مع تزايد إهتمام الدولة بحركة التصنيع والتوسيع في المجالات التجارية ، والأنشطة الخدمية ، وهذبا ما يفسر تناقص الأهمية النسبية للعماله الزراعيه بالمقارنه ببقية القطاعات الاقتصادية ، حيث يصل إلى ٦٣,٤ % من إجمالي قوة العمل ، وكذلك يظهر التناقص في هذه الأهمية النسبية في صورة انخفاض متوسط نصيب الفرد من المساحة الزراعيه بالفدان كما بينهما الجدول التالي^(١)

جدول (١٣) يوضح انخفاض متوسط نصيب الفرد من المساحة المحصوليه الزراعيه للفدان

الفترة	عدد سكان مصر (مليون نسمة)	المساحة المزروعه (مليون نسمة)	نصيب الفرد من الفدان
من ١٨٠٥-١٨٤٩	٢,٥	٢,٥	فدان للفرد
١٩٥٢	٢٤	٦	ربع فدان
١٩٩٧	٦٢	٨	$\frac{1}{8}$ فدان
٢٠٠٥ ^(٢)	٦٨,٦	١٣,٣	$\frac{1}{8}$ فدان

(١) صباه الدين نوصى مشروعات مصر العايزه للتقريب نموثر العربى الإقليمى ، التوازن البيئى والتنمية التحضرية المستدامة ، الهيئة العامة للتخطيط

لعمرائى ، القاهرة ٢٠٠٠

(٢) مجلس الوزراء مركز لعمومات ودعم واتحاد لقرار ، وصف مصر بالمعلومات ، الإصدار السادس ، يوليو ٢٠٠٥ ، ص ٥١٢ .

ويشير بيانات الجدول إلى زياده المساحة المزروع من حوالي ٦ مليون فدان عام ١٩٥٢ إلى حوالي ٨ مليون فدان عام ١٩٩٧ فى حين انخفض نصيب الفرد من الاراضى الزراعية إلى $\frac{1}{8}$ فدان، ومن ناحية أخرى انخفض إجمالي العمالة الزراعية على مستوى الجمهورية كما بينها الجدول والشكل التاليين.

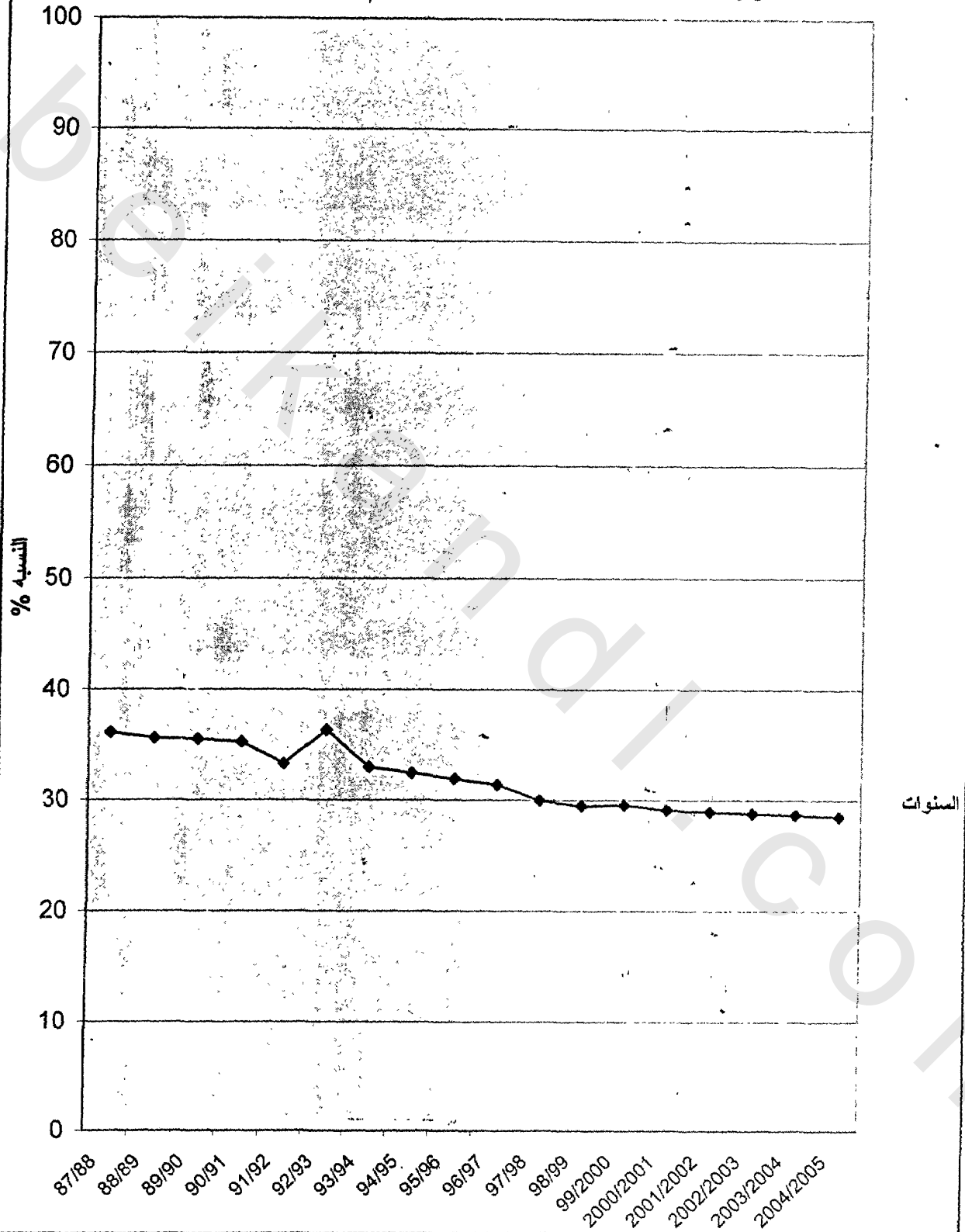
جدول (١٤) يوضح انخفاض نسبة العماله في قطاع الزراعه إلى إجمالي العماله على مستوى الجمهورية^(١)

نسبة العماله في قطاع الزراعه إلى إجمالي العماله على مستوى الجمهوريه	السنوات
٣٦,٠٨	٨٧/٨٦
٣٥,٥٦	٨٧/٨٨
٣٥,٤٦	٨٩/٨٨
٣٥,٢٠	٩٠/٨٩
٣٣,٢٦	٩١/٩٠
٣٣,٣٦	٩٢/٨١
٣٢,٩٥	٩٣/٩٢
٣٢,٤٣	٩٤/٩٣
٢٩,٩٥	٩٥/٩٤
٢٩,٤٥	٩٦/٩٥
٢٩,٩٥	٩٧/٩٦
٢٩,٤٥	٩٨/٩٧
٢٩,٥٥	٢٠٠٠/٩٩
٢٩,١١	٢٠٠١/٢٠٠٠
٢٨,٩٥	٢٠٠٢/٢٠٠١
٢٨,٧٩	٢٠٠٣/٢٠٠٢
٢٨,٦٥	٢٠٠٤/٢٠٠٣
٢٨,٥١	٢٠٠٥/٢٠٠٤

(١) وزارة التخطيط: الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية، ٢٠٠٢-٢٠٠٧، ص ٢٢.

شكل (٧) يوضح -١-

تطور نسبة العمالة الزراعية لحجم العمالة الكلية



كما إنخفض متوسط نصيب الفرد من المساحة الزراعية والمحصولية كما يبين الجدول التالي :

جدول رقم (١٥) يوضح انخفاض متوسط نصيب الفرد من المساحة بالفدان الزراعية المحصولية من عام ٧٦ وحتى عام ٢٠٠٥ (١)

البيان سنوات	عدد السكان (١) مليون نسمة	المساحة بالمليون فدان (٢)	متوسط نصيب الفرد من المساحة بالفدان
١٩٧٧/٧٦	٣٨,٨٠٠	٥٠٥	٠,٢٩
١٩٨١/٨٠	٤٢,١٢٣	٥,٧٤٥	٠,٢٦
١٩٨٧/٨٦	٤٩,٨٩٧	٥,٨٢٧	٠,٢٣
١٩٩١/٩٠	٥٥,٥٧١	٧,٦٢٨	٠,٢٢
١٩٩٦/٩٥	٦٠,٦٠٣	٧,٧٠٠	٠,٢٣
١٩٩٩/٩٨	٦١,٧٦٢	٧,٧٦١	٠,٢٢٤
٢٠٠٠/٩٩	٦٢,٩٩٧	٧,٨٤٨	٠,٢٢١
٢٠٠٥/٢٠٠٣	٦٨,٦	٨,١٢٠	٠,٢١١

مشكلات المجتمع الريفي (٢)

هناك العديد من المشكلات التي تعاني منها المجتمعات الريفية، وهذه المشكلات تقف حجر عثرة أمام نمو هذه المجتمعات، الأمر الذي يتطلب مواجهة تلك المشكلات أو الحد من أثارها السلبية حتى يمكن النهوض بهذه المجتمعات.

ومن المشكلات التي يعاني منها المجتمع الريفي يمكن أيجاز بعضها فيما يلي (٢):

أولاً: مشكلات اقتصادية

يواجه المجتمع الريفي العديد من المشكلات الاقتصادية منها

(١) وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي الإحصاءات الزراعية الجزء الثاني، قطاع الشؤون الاقتصادية، سبتمبر ٢٠٠٥، ص ١.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي يونيو ٢٠٠٥، ص ٥٠٨.

(٢) اعتمد الباحث في هذه النقطة على المراجع الآتية:

١- هاشم مرعى، تقييم مشروع محو الأمية وتعليم الكبار بالريف من منظور الخدمة الاجتماعية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص ٩٤-٩٧.

- سعد هجرس: الزراعة المصرية الماضي والحاضر والمستقبل، الأكاديمية، ١٩٩٦، ص ٣٩٠-٣٩١.

- مريم أحمد مصطفى إحسان حفظى، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ٢٠٠١، ص ٢٥٦.

- حسين أحمد مصطفى إحسان حفظى، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ٢٠٠١، ص ٢٥٦.

- حسين همام وآخرون: مبادئ علم الاجتماع الريفي والحضرى والصناعى، كلية الخدمة الاجتماعية ببلوان، ١٩٩٥، ص ٨٢.

- المؤتمر الثالث لتنمية الريف المصرى، بجامعة المنوفية، ٢٠٠١، ص ١٥٧، ص ٤٤٦-٤٤٧.

- عادل فهمى محمود الغنام: الوعي والسلوك البيئى للمزارعين، مرجع سابق.

- الهام أحمد قطب: دافعية الأنجاز لدى طلاب كلية الزراعة بالفيوم نحو المشروعات الانتاجية الصغيرة، بحث مقدم لمؤتمر التنمية الزراعية المتواصلة، كلية الزراعة بالفيوم، جامعة القاهرة، ٨-١٠ مايو ٢٠٠٢، ص ١٣٧.

١- التناقض السريع في المساحة المنزرعة بنسبة كبيرة، تزيد عن معدل نمو الأراضي الزراعية، فقد بلغت، المساحة المنزرعة في مصر عام ١٨٩٧ نحو ٥,١ مليون فدان، وكان نصيب الفرد منها ٠,٥٣ فدان، بينما أصبحت المساحة المنزرعة عام ٢٠٠٠ نحو ١٠ مليون فدان، وكان نصيب الفرد ٠,١١ فدان فقط وذلك بسبب.

أ- تحويل الأرض الزراعية إلى استخدامات سكنية.

ب- تجريف الأرض الزراعية وتحويلها إلى طوب.

ج - تبوير الأرض الزراعية لتحويلها إلى استخدامات مرتفعة العائد في المستقبل.

٢- تفتت الملكية وتتاثرها، وزادات هذه الظاهرة بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي، وهذا أدى إلى قلة الإنتاج الزراعي، نظرا لصغر المساحات التي يزرعها الفلاح مما جعل المزرعة وحدة اقتصادية غير كافية لاحتياجات الأسرة، وأوجد فائض كبير في الأيدي العاملة، ومن ناحية أخرى أثر ذلك على ضياع ١٠% من مساحة الأرض تضيع في المساقى والطرق الصغيرة، وضياع ٣٠% من مياه الري بسبب هذا التفتت.

٣- وجود نسبة كبيرة من الزراع، ومن أصحاب المزارع القديمة يتمسكون إلى حد كبير بالزراعة التقليدية، وعدم المرونة في التطور والأخذ بالأساليب العصرية مما يجعلهم غير قادرين على ملاحقة التطور العلمي الحديث والأخذ بأساليبه ووسائله وعدم التوسع في زراعة المحاصيل ذات العائد المرتفع كالخضر والنباتات الطبية والعطرية وحدائق الفاكهة.

٤- الاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة وعدم الاهتمام بنشر الصناعات الريفية المنزلية.

٥- قلة الدخل حيث أدى انخفاض الأجور، والآيجار المرتفع للأرض، والبطالة الموسمية، إلى قلة دخل الفلاح إلى جانب عدم وجود مجالات أخرى للكسب غير الزراعة.

٥- انحسار الدور الإنتاجي للمسكن الريفي (التخلي عن صناعة الخبز الريفي، التحول عن تربية الدواجن وغيرها).

٦- تعرض المزارعين لخسارة كبيرة نتيجة لعدم قدرتهم على التسويق الجيد للمحاصيل التي ينتجونها ووقوعهم فريسة لتجارة الجملة، وضعف الدور الذي يقوم به الجمعية التعاونية الزراعية في هذا المجال.

٧- عدم توفر التمويل اللازم لأقامة مشروعات إنتاجية صغيرة تتناسب مع البيئة والخامات المتوفرة في الريف، حيث أثبتت بعض الدراسات أن أكثر من نصف المبحوثين في العينة أكدوا عدم توافر الامكانيات المادية اللازمة لأقامة مشروعات إنتاجية صغيرة.

ثانياً: المشكلات الاجتماعية والثقافية: -

- ١- قلة التعليم وانتشار الأمية.
- ٢- التمسك بالقديم وعدم الأقبال على الطرق الحديثة وتقبل التغير.
- ٣- الهجرة المستمرة من الريف إلى المدينة والتي تفقد الريف باستمرار عناصر تجديده وتطويره.
- ٤- عدم الاعتراف بدور المرأة الريفية كعنصر فعال فى عملية التنمية والنهوض بمستوى الأسرة.
- ٥- تسرب الأطفال من المدارس للعمل فى الحقول أو غيرها لمساعدة الأسرة اقتصادياً.
- ٦- انتشار البطالة بين مختلف فئات السكان وخصوصاً بين الشباب المتعلم، والذين لا يمتلكون الخبرة أو التدريب لممارسة أعمال سوى فى مجال تعليمهما.
- ٧- ضعف الاهتمام بتعليم المرأة وعدم وجود برامج وأنشطة موجهة لتدريبهم على المشروعات الانتاجية والبيئية وتنمية قدراتها فى مجال التنمية الاجتماعية والصحية للإنشاء.
- ٨- ضعف الدور الذى تقوم به جمعيات تنمية المجتمع والجمعيات الزراعية المنشرة بقرى الريف المصرى نتيجة لمشاكل فى التمويل وضعف الخبرات الفنية والإدارية المتاحة لهم.

المشاكل البيئية:

- مشكلة تلوث وتدهور البيئة فى الريف ترجع أساساً إلى نقص الوعي البيئى لدى السكان الريفيين والتي تشكل ممارساتهم لزراعية وغير الزراعية أضراراً بالغة بالموارد الزراعية.^(١) ويمكن رصد أهم المشاكل البيئية فى الريف المصرى فى الآتى:
- أ- إهدار الموارد الأرضية الزراعية والناج عن:^(٢)
- ١- استقطاع مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية لإقامة المباني والمنشآت الصناعية أو الطرق المرصوفة.
 - ٢- التفتيت الحيازى نظراً لوجود حدود وحواجز بين الأراضى الزراعية التى تنسم بقزمية مساحتها التملكية ومزارعها الصغيرة والتي تزداد بمرور الزمن.
 - ٣- تدهور خصوبة الأراضى الزراعية وانخفاض جودتها الإنتاجية
 - ٤- سوء الصرف الزراعى.

(١) عادل فهمى محمود الغنام: الوعي والسلوك البيئى للمزارعين، مرجع سابق.

(٢) عبد العظيم محمد مصطفى الحمادى: المنظور البيئى للتنمية الريفية، المؤتمر العلمى الثانى لبحوث تنمية

القرية، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، القاهرة، فبراير ٢٠٠٠، ص ١٣٤-١٣٥

٥- تجريف الأراضي الزراعية وبيع الطبقات السطحية منها والمحتوية على العناصر الغذائية اللازمة لزراعة المحاصيل.

٦- فقدان مصدر تجديد خصوبة التربة الزراعية.

٧- تلوث التربة الزراعية بالملوثات الصناعية الناجمة عن الصرف الصناعي في المجارى المائية.

ب- تلوث البيئة الزراعية والنتاج عن:

١- الإسراف في استخدام مياه الري مما أدى إلى ارتفاع مستوى الماء الأرضي

٢- الإسراف في استخدام الأسمدة الكيماوية ويؤدى ذلك إلى ظهور بقايا لهذه الأسمدة فى ثمار المحاصيل.

٣- الإسراف في استخدام المبيدات الحشرية حيث يؤدى ذلك إلى تلوث المنتجات الزراعية إضافة إلى الإخلال بالتوازن الحيوى وتلوث المياه والأسماك.

٤- عدم تواجد آليات للتخلص الأمن من الصرف الصحى.

٥- استخدام مياه الصرف الصحى والصناعى دون معالجة فى زى الأراضي الزراعية يؤدى إلى زيادة نسب العناصر الثقيلة بالتربة.

٦- تلوث مياه الري بمياه الصرف الصناعى بما تحتويه من عناصر ثقيلة.

٧- طرق التخلص الخاطئة من المخلفات الزراعية والمخلفات الصلبة.

٨- مخلفات الحيوانات ومزارع الدواجن حيث تعد المخلفات الحيوانية (الروث) من أهم المشاكل البيئية فى الريف المصرى وبالتالي انتشار الحشرات التى تعيش عليها.^(١)

وقد تنتج عن إهدار الموارد الأرضى الزراعية وتلوث البيئة الزراعية أثراً اجتماعية سلبية منها:

١- انخفاض مستوى معيشة صغار المزارعين والعمال الزراعيين خاصة الموسمين منهم.

٢- ازدياد الهجرة من الريف إلى الحضر بحثاً عن فرص عمل ومورد للرزق.

٣- نقص الأيدى العاملة المدربة

٤- انخفاض المستوى الصحى للقرويين نتيجة للإصابة بالأمراض الناتجة عن تلوث مياه الري والأراضي الزراعية بالمبيدات والأسمدة الكيماوية.

٥- ازدياد معدلات الجريمة نتيجة للأوضاع الاقتصادية السيئة.^(٢)

(١) عماد الدين عبد الحى شلبى: التدخل المهنى للخدمة الاجتماعية لمواجهة مشكلات تلوث البيئة الريفية دراسة مطبقة على محافظة الغربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٥

زبدان هندى عبد الحميد: التلوث البيئى بالمبيدات والكيماويات الأخرى فى مصر الواقع والمستقبل، بحث مقدم لمؤتمر الغذاء والصحة مستقبل أمن دار الضيافة، جامعة عين شمس ٨، ٩ مايو ٢٠٠٢، ص ٣

(٢) المؤتمر الثالث لتنمية الريف المصرى: جامعة المنوفية سبتمبر ٢٠٠١، المجلد الثالث، ص ١٢٨١

واقع خدمة المجتمع الريفي

ويرجع الاهتمام بخدمة المجتمع الريفي

- ١- أن السواد الأعظم من سكان المجتمع يعيشون في الريف (٥٧%)^(١)
- ٢- انخفاض دخل الفرد في القرية المصرية وذلك لانخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية ونمط الاستغلال الزراعي وضعف القدرة الانتمائية وانخفاض الادخار والاستثمار الزراعي^(٢)
- ٣- إن هذه المجتمعات قد عانت قرونا طويلة من استنزاف مواردها الاقتصادية والبشرية كما عانت من قهر الإقطاع والحكام والمستعمرين مما انعكس بوضوح على أوضاعها^(٣).
- ٤- اتساع الهوة بين المناطق الريفية والحضرية وحتى يستطيع المجتمع إحداث عملية تنمية لا بد من تضيق هذه الهوة والتقريب بين كل من المجتمع الريفي والحضرى
- ٥- إن تنمية الريف تحقق التوازن الملائم للغذاء الأمن ومحاربة الفقر^(٤).
- ٦- إن العمل على تنمية الريف يحقق العدالة بين المواطنين داخل المجتمع الواحد
- ٧- إن الإنتاج الزراعي في مصر مازال ركيزة للدخل القومي برغم كل المحاولات التي تبذل من أجل التصنيع.

لذا يواجه لمجتمع الريفي مشاكل عديدة اجتماعية واقتصادية، تقف عقبة في سبيل التنمية الريفية ونتيجة لهذه المشكلات التي عانى منها المجتمع الريفي فترة طويلة من الزمن، أخذت الدولة على عاتقها وضع برامج لتنمية المجتمعات الريفية اقتصاديا واجتماعيا ومهنة الإرشاد الزراعي والتعاون، من المهن التي يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في هذه الخطط والبرامج^(٥).

١- مفهوم خدمة المجتمع:

خدمة المجتمع هي تطبيق المعرفة. فالمعرفة تكتسب وتنتقل وتطبق، فاكتساب المعرفة هو وظيفة البحث، ونقل المعرفة هو وظيفة التدريس، أما تطبيق المعرفة للقضاء على ما يواجه المجتمع من مشكلات فهو وظيفة خدمة المجتمع.

- خدمة المجتمع: هي أى برنامج منظم يجند فيه معهد من المعاهد، مصادرة مادية كانت أم بشرية، في فهم وتشخيص وتحديد وحل المشكلات العامة، وذلك بإجراء البحوث التي

(١) وفاء يسري إبراهيم: العوامل المؤثرة على كفاءة برنامج التنمية الريفية المتكاملة، رسالة دكتوراه غير

منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٢

(٢) معهد التخطيط القومي: الآفاق والإمكانات التكنولوجية في الزراعة، سبتمبر ١٩٩٩

(٣) أمل إبراهيم عبده سليمان: تحليل سياسة تنمية المجتمع الريفي في مصر في الفترة من ١٩٦٠-١٩٩٧،

رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٣٠.

(4) IFAD: Agriculture in developing countries and wto may 2002 P.3.

(٥) هاشم مرعي: مرجع سابق

تستهدف حلول لهذه المشكلات، وعقد مؤتمرات وندوات ولقاءات وبرامج تدريب قصيرة الأجل. (١)

- خدمة المجتمع تعنى ما يلي:

١- إتاحة الفرصة أمام الأفراد للتعلم والتدريب واكتساب المهارة دون اعتبار لعامل السن أو النوع أو المستوى التعليمي.

٢- الاستفادة من الإمكانيات العلمية والعملية والبشرية في خدمة البيئة المحيطة بها وتدعيم القدرات المتوفرة بتلك البيئة.

٣- تلبية احتياجات المؤسسات العامة والخاصة من البرامج التعليمية والتدريبية التي تشمل معظم التخصصات العلمية.

٤- كل نشاط يتم القيام به خارج الإطار التعليمي النظامي

- خدمة المجتمع هي وظيفة مستحدثة، وفي هذا المعنى يشير تشارلز. هـ. تاووز أن ثمة تفاعل دائم بين الجامعة والمجتمع الذي تعمل فيه، وخدمه المجتمع هي تطبيق للمعرفة يقوم به أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي والجامعي، لحل المشكلة ما، أو لمواجهة حاجة من الحاجات الاجتماعية، إضافة إلى أنشطة التدريس والبحث العلمي (٢) أي أنها تعبر عن ايجابية النشاط الجامعي في خدمة قضايا ومشكلات المجتمع وإحداث تغييرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة به. (٣)

أهداف خدمة المجتمع:

تتفق معظم مؤسسات التعليم العالي على أهداف مقاربة لخدمة المجتمع أهمها ما يلي: (٤)

١- دعم التواصل وتوثيق الروابط بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع من خلال التعرف على المشكلات التي يواجهها المجتمع، والتعرف على احتياجات المجتمع من البرامج والمعارف والمهارات.

(١) أحمد بن محمد العبيسي وآخرون: واقع خدمة المجتمع والتعليم في جامعات ومؤسسات التعليم العالي، مجله التعاون: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد الخامس والأربعون، السنة الثانية عشرة، ١٩٩٧، ص ٢٠-٢١

(٢) المحاليس القومية المتخصصة: موسوعة المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي والبحث العلمي والتكنولوجيا الدورة الرابعة والعشرون ١٩٩٨، ص ٦٦٩

(٣) عند الودود مكرم: التعليم العالي في مواجهة تحديات المستقبل، كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد السابع والعشرون، الجزء الأول مارس ١٩٩٦، ص ١٧

(٤) أحمد بن محمد العبيسي: واقع خدمة المجتمع والتعليم في جامعات ومؤسسات التعليم العالي، مرجع سابق، ص ٢٢

٢- المساهمة فى نشر المعرفة والثقافة العامة إلى جميع أفراد المجتمع من خلال تقديم الدورات والندوات العلمية والعملية.

٣- وضع جميع إمكانات المؤسسة لمساعدة أفراد المجتمع على النمو الذاتى وهذه الوظائف الثلاثة التعليم والبحث العلمى وخدمة المجتمع، لا تتحقق بكفاءة وكفاية دون تلاحم مع مؤسسات المجتمع المستقبلية لهذه الوظائف، والمستفيدة منها، بل والمعتمدة عليها مؤسسات التعليم العالى، تستمد قوتها من مدى نجاحها فى التلاحم مع المجتمع، وتحقيق أهدافه وتلبية احتياجاته.^(١)

هذا وتمثل خدمة المجتمع إلى جانب التدريس والبحث العلمى أهم وظائف مؤسسات التعليم العالى، وينظر الفكر التربوى الحديث على أن هذه الوظائف الثلاثة متكاملة ومتراصة جميعا وترتبط جميعها بصلات عضوية وثيقة.^(٢)

بل إن كثيرا من المهتمين بالتعليم العالى، قد يرون أن وظيفة التدريس ووظيفة البحث العلمى هما فى الأساس جزء من خدمة المجتمع.

وعلى هذا تقوم مؤسسات التعليم العالى، بتلقى متطلبات المجتمع فيما يختص بما يعانيه من مشكلات إنتاجية أو خدمية أو بيئية ليقدمها لموضوعات جديدة للبحث لإيجاد الحلول الملائمة، وقد يترتب على ذلك تطوير وتحديث برامج البحث العلمى وبهذا تكون مجالا للفكر وصنيعا للمعرفة من خلال قطاع البحوث ثم يقوم بنقل هذه المعرفة من خلال قطاعها بالتعليم ثم يقوم بنشر هذه المعرفة فى إجاد المجتمع وتستجيب لمتطلباته من خلال قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة.^(٣)

الأبعاد الاقتصادية فى خدمة المجتمع الريفى:

من خلال ما تم دراسته فى بداية هذا الفصل من تشخيص للأوضاع الاقتصادية القائمة بالريف المصرى، من انتشار نمط الملكيات الزراعية المحددة المساحة، يلاحظ أن المشتغلون بالزراعة بمصر يمثلون حوالى ٦٠% وأن نسبة ٩٤,١% منهم يملكون أرض زراعية أقل من خمسة أفدنة، ويبلغ نسبة أراضيهم ٥٢,١% من اجمالى مساحة الأراضى الزراعية، على مستوى الريف المصرى، وذلك يعزى إلى أحجام القوى الاستثمارية المؤثرة عن الاستثمار فى

(١) العلوم التربوية ، مرجع سابق ، ص ٩٧

(٢) أحمد بن محمد العيسى: واقع خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة ومؤسسات التعليم العالى بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق، ص ١٣.

(٣) سعد زكى نصار: مؤتمر المشرعات التنموية ودورها فى خدمة المجتمع، كلية الزراعة بالقويس، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.

الريف، مما يؤدي إلى انخفاض فرصة العمل بشكل ملحوظ بالريف المصرى سواء فى الأنشطة أو الصناعات الزراعية، فى الوقت الذى يتزايد فيه السكان الريفيين بمعدل كبير، وكذلك انخفاض الإنتاجية الزراعية نتيجة تباطؤ لتحديث فى أساليب الزراعة وأدواتها، لذلك يبرز أهمية الاهتمام بهذا المجتمع من استخدام المكنة والتكنولوجيا الحديثة فى الزراعة من ناحية، وتصنيع الريف ونتيجة قدراته الصناعية والبيئة التابعة من موارده المحلية الزراعية أى صناعة الزراعة من ناحية أخرى.^(١) وأن الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعى الريفى المصرى سوف تزداد فى المستقبل القريب، ازاء ما يحدث حاليا على الساحة الدولية، حيث يواجه العالم بيئة اقتصادية دولية جديدة، وسوف يتحول العالم إلى منظومة متشابكة من العلاقات الاقتصادية التى تزداد عمقا بسيادة نظام اقتصادى موحد متبادل فيها كل أجزاء العالم. والاعتماد بعضها على البعض الآخر سواء كان ذلك فى الخامات الزراعية أو السلع المصنعة أو فى الأسواق أو فى رؤوس الأموال أو الخبرة الفنية.^(٢)

وفى ظل ذلك سوف يكون لبرامج الإرشاد الزراعى للزراع على طول مراحل الإنتاج الزراعى، والإعداد السليم للمحاصيل، وإتباع أحداث الأساليب الزراعية الفنية فى كل هذه العمليات أكبر الأثر فى تمتع الإنتاج بصفات ممتازة ذات قدرة تنافسية عالية فى الاقتصاد الوطنى.^(٣)

الأبعاد الاجتماعية لخدمة المجتمع الريفى:

يتأسس مفهوم الخدمة المجتمعية الريفية على تنمية المواد البيئية المحلية المتاحة فى الريف، مع خبرة الإنسان الريفى مستخدم المكان، وهو المستهدف بخطط خدمة هذا المجتمع، واكتشاف إمكاناته وتطورها فى إطار منظومة منتجة.

بدراسة واقع المجتمع الريفى المصرى، وجدانه يتطلب وضع برنامج زمنى لمحو الأمية على مستوى القرية، حيث أنه وجد أن التعليم والثقافة من أهم جوانب القصور فى القرية

(١) أسامة خليل ، محمد فريد أبو العلا: تنمية الصناعات البيئية بالريف المصرى، مؤتمر تنمية الريف

المصرى، جامعة المنوفية، مرجع سابق ، ص ٣١٤

(٢) عند الفادر عبد العزيز على: الآثار الاقتصادية للعولمة على التنمية الريفية، بحث مقدم إلى ندوة الريف

المصرى، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩، ٢٠ مايو ٢٠٠١ ص ٤٤

(٣) المجالس القومية المتخصصة: موسوعة المجالس القومية المتخصصة، مجلس الإنتاج والشئون

الاقتصادية، الدورة السادسة والعشرون ٢٠٠٠ ، ص ٨٢

المصرية، مع وضع خطة للتوسع في الاستفادة من الطاقات البشرية المعطلة في الريف، من خلال الصناعات الريفية الزراعية، والبيئية، وتدعيم التدريب والإرشاد، وإدخال التكنولوجيا الحديثة، وتشجيع الأنشطة المرتبطة بالمشروعات الإنتاجية حسب المحاصيل التي يتم استزراعها مما يحقق فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي واستقرار سكان الريف.^(١)

وهناك عامل اجتماعي آخر، وهو ضغط السكان على المورد الرئيسي المتاح وهو الأرض الزراعية، مما أدى إلى تضائل نصيب الفرد من الأرض الزراعية بشكل كبير في الريف المصري حيث وصل إلى ٨/١ فدان.

وهذا يستوجب زيادة الإنتاج للفدان من المحاصيل الزراعية، عن طريق زراعة الأرض بأكثر من محصول في السنة أو زيادة نمط زراعة التحميل وإدخال أصناف وسلالات حديثة من المحاصيل الزراعية، مع التوسع في تطبيق أساليب الميكنة الزراعية.^(٢)

وعلى هذا الأساس تتطرق التوجيهات الاجتماعية لخدمة المجتمع الريفي، من خلال: أولاً: القضاء على مشكلة الأمية حيث أثبتت الدراسات أن الأمية أكثر ارتفاعاً في المناطق الريفية حيث تمثل ٦١% عنها في المناطق الحضرية التي تمثل ٣٥%، وبالمثل فإن النساء والفقراء هم أكثر من يعاني من معدلات الأمية المرتفعة في المناطق الريفية حيث يصل معدل الأمية بين النساء في المناطق الريفية إلى ٦٧% مقابل ٤٥% في المناطق الحضرية.^(٣)

ولا شك أن هناك علاقة وثيقة بين انتشار الأمية وبين المستوى الحضاري الذي يعيش فيه المجتمع، فكلما ارتفعت نسبة الأمية، لنخفض مستوى المعيشة بين أفراده وتختلف عن ركب الحضارة، حيث أن الأمية تمثل عقبة كبيرة في سبيل نمو المجتمع وتقدمه.^(٤) ثانياً: القضاء على مشكلة البطالة في الريف المصري حيث بلغت نسبة البطالة قسماً الريفي المصري ٤٨,٤% في عام ١٩٩٩م.^(٥)

(١) أسامة سعد خليل، محمد فريد أبو العلا: تنمية الصناعات البيئية بالريف المصري، مرجع سابق، ص ٣١٣.

(٢) جمال محمد السيد هندأوي: نموذج جديد لاستجابة السكان للضغط السكاني في ريف العالم الثالث مع التطبيق في مصر، بحث مقدم إلى ندوة الريف المصري حاضره ومستقبله، مرجع سابق، ص ٣٥.

(٣) راجي سعد، ملك رشدي: الفقر واستراتيجيات مواجهته في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠م.

(٤) فؤاد بسيوني: التربية ومشكلات المجتمع، كلية التربية، جامعة طنطا، ١٩٩٩، ص ٢٣٨.

(٥) محمد شفيق: التنمية والمشكلات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ٢٣٨.

ومما لا شك فيه أن المجتمع الريفي يعاني قاعدة كبيرة من الحافزين ذات الخصائص المتدنية في المستوى التعليمي، الأمر الذي يقف حجر عثرة أمام استيعابهم للتطور في التكنولوجيا الزراعية، ويؤدي هذا الوضع إلى انخفاض الإنتاجية الأمر الذي يوجب على مؤسسات التعليم الزراعي، المساهمة في هذا المجال، فهم أقرب الناس للمجتمع الريفي، وخصوصاً بعد افتتاح شعبة للتعليم الزراعي التربوي فهي شعبة تجمع بين التعلم التربوي والتعليم التعاوني والإرشادي وبالتالي يجب استغلال طاقة الطلاب وطاقة الخريجين في تخطيط مسبق، وتنفيذ جاد للمساهمة في القليل من هذه الأمية وزيادة الوعي التعليمي.

الأبعاد التكنولوجية في خدمة المجتمع الريفي:

مع بزوغ شمس القرن الحادي والعشرين والذي اتسم بالتحويلات السريعة في زيادة الإنتاج وعلو الجودة، من خلال التكتلات الاقتصادية الكبيرة، وقد صاحب ذلك تغير في هياكل العمالة وتغير في الأساليب، وأنماط التعليم والتدريب، حتى تتمشى مع التقدم السريع في العلم والتكنولوجيا المتقدمة، والتنظيم المعلوماتية المبنية على المعرفة، مثل ثورة معالجة المعلومات وثورة الاتصالات، وثورة المدخل المتكامل للنظم والوثائق الإلكترونية.^(١)

إن الطفرة الكبيرة التي حدثت في صناعة الاتصالات أدت إلى تطور هام في صناعة تكنولوجيا المعلومات، من إنتاج ونقل ومعالجة وتحليل، وأصبح العالم وكأنه قرية صغيرة. ونظراً لهذه التغيرات الكبيرة مع دخول عصر المعلومات وثورة الاتصالات والتكنولوجيا المتطورة، فإن برامج المؤسسات التعليمية بحاجة إلى إعادة النظر والتطوير، لتواكب هذه التغيرات في مجال الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت، وقد لمس التربويون هذه الأهمية، فدعوا إلى الاهتمام بالتطور التكنولوجي، وتعاليت الصيحات لإعادة النظر في محتوى العملية التربوية وأهدافها ووسائلها، بما يتيح للطلاب اكتساب المعرفة المتصلة بالحاسب وشبكة الإنترنت.^(٢)

وهناك أسلوبين من أهم أساليب التكنولوجيا المعلوماتية وتطبيقاتها في مجال الزراعة، وهما تكنولوجيا الاستشعار عن بعد والتجارة الإلكترونية.

(١) أشرف صلاح الدين زين الدين، عوض سيد عوض سبع: دور شبكة الإنترنت في توطيد التكنولوجيا

التطبيقية لخدمة البيئة في المجتمع الريفي، مؤتمر تنمية الريف المصري، مرجع سابق، ص ٢٨٣.

(٢) فاطمة محمد السيد علي: مدى تأثير التطور التكنولوجي في نظم التعليم الجامعي في بعض البلاد

العربية، بحث مقدم إلى مؤتمر دور كليات التربية النوعية في خدمة المجتمع، جامعة القاهرة، مارس ٢٠٠٢،

حيث تفيد مجالات الاستشعار عن بعد فى مجالات عديدة منها مسح وتصنيف التربة وذلك عن طريق رسم خرائط لسطح التربة أما تحت السطح فيستلزم استخدام الرادار، حصر المحاصيل الزراعية من حيث المساحة والتوزيع عن طريق خريطة بما يخدم عملية الانتاج اعتماداً على شكل وظروف النمو وكذا تطور المساحات المنزرعة، والكشف المبكر عن المحاصيل الزراعية المصابة وتحديد أنواعها^(١).

وأما التجارة الالكترونية فهي تساعد على التوصل إلى معلومات سريعة، ودقيقة عن الأسواق الزراعية المختلفة، كما تؤدي إلى خفض التكاليف التسويقية وتقليل الخسائر كما تساعد على سرعة التبادل التجارى الدولى وسرعة انجاز الصفات التجارية الزراعية حيث تسهل عملية التعاقد والدفع الالكترونى^(٢).

لذلك إذا أحسن تدريب شباب الخريجين من طلبة معاهد التعاون والإرشاد الزراعى على هذه التكنولوجيا المتطورة، وبمعاونة معمل الحاسب الآلى بها، أن يقوم هؤلاء الشباب بدراسة مشروع إنشاء مركز لاستخدام الإنترنت بأى قرية ريفية بالجمعية التعاونية الزراعية، فالشباب الريفى هم قادة تغيير المستقبل وهذا سوف يكون أنجح أسلوب مستقبلاً لتقبل الزراعيين والفلاحين المستحدثات الزراعية، والتكنولوجيا المتطورة فى الإنتاج الزراعى مثل استخدام الليزر فى تسوية الأرض، وآلات التسطير والبذر والنثر، وآلات جمع المحصول من ضم ودراس ونثره المحصول مثل الكومابين خصوصاً وأن الزراعيين لهم اهتمام بالتكنولوجيا الحديثة والبذور الحديثة^(٣).

ومن ناحية أخرى يجب أن يكون هناك سياسة زراعية هادفة، وبدعم من وزارة الزراعة والتعليم العالى، بتدريب جميع المفتشين وأخصائيى ومهندسى ، وفنيين الإرشاد والتعاون الزراعى، وذلك بدورات تدريبية على استخدام الحاسب الآلى وشبكة الإنترنت، وخصوصاً فى مجال التعاون والإرشاد الزراعى، وإحداث ما وصلت إليه البحوث الزراعية فى مختلف المجالات، وأن يتم توصيل جميع الجمعيات الزراعية وربطها بمراكز التدريب التعاونى بالمعهد العالى للتعاون الزراعى والإدارة المركزية للتعاون والإرشاد الزراعى بوزارة الزراعة وربطها بوزارة الزراعة، تمهيدا لعمل موقع لها على شبكة الإنترنت أسوة بجميع المؤسسات الأخرى، وهذا من شأن أن يزيد من فاعلية الجمعية التعاونية الزراعية، فهي المدخل الأساسى لتطوير القرية فى الريف المصرى.

(١) إيناس السى صادق محمد: دراسة تحليلية عن اثر استخدام التكنولوجيا الحديثة على الميزان التجارى

الزراعى المصرى، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ٢٠٠١، ص ٩٩، ١٠٠.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ١٠١.

(٣) مقابلة مع رئيس الصندوق الدولى السيد/ لبنوت بيدج للتنمية الزراعية، بموشر الفلاحين ٢٠٠٢.

احتياجات المجتمع الريفي من التعليم الإرشادي والتعاوني الزراعي:

أولاً: الاحتياجات التعليمية:

يقصد بالاحتياجات التعليمية، إسهام التعليم العالي الزراعي، في تقديم المعارف الجديدة والتدريب على المهارات المستحدثة، ومد الناس بالخبرات التي تحتاجها طبيعة التطور في مجتمعهم^(١).

وهو في سبيل ذلك يتضمن برامج تدريبية، وورش عمل، وحلقات دراسية وندوات ومؤتمرات، وبرامج منزلية يقوم بها الفرد بدافع من نفسه، من أجل مواكبة التطورات الحديثة وتحسين الأداء في العمل، وتحقيق الذات وتنمية خبرات الابتكار والتطوير.

ومن الاحتياجات التعليمية:

التعليم المستمر وهو إستمرارية لعملية التعليم وإنماء لقدرات ومهارات المتعلم مدى الحياة وهو يشمل كل المراحل العمرية والفئات الاجتماعية ومختلف الأعمال والمهن^(٢). ولقد أصبح التعليم المستمر في مطلع الألفية الثالثة أكثر أهمية، وذلك لتزايد عمق التغيرات والتطورات واتساع الفجوة بين ما تم تعليمية في النظم التعليمية التقليدية وقصور هذه النظم عن الاستجابة لاحتياجات المجتمع^(٣).

ولقد كان أهم ما خرج به مؤتمر اليونسكو عن التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين في الفترة من ٥-٩ أكتوبر ١٩٩٨، تأكيداً على ضرورة الأخذ بمبدأ التعليم المستمر فيما يتصل بسياسة الالتحاق بهذا النوع من التعليم، بحيث يفتح أبوابه لجميع العاملين الزراعيين والراغبين في استكمال تعليمهم أياً كان مستوى دراستهم ووفقاً لحاجتهم.

(١) محمد عبد العليم مرسى: التعليم العالي ومسؤولياته في تنمية دول الخليج العربي، دراسة تحليلية تربوية، الرياض، ١٩٨٥، ص ٩٧.

(٢) محمد فتحي عبد الهادي: استخدام وسائل الاتصال والوسائط المتعددة في التعليم المستمر، بحث مقدم لمؤتمر الجامعات في خدمة المجتمع، جامعة القاهرة، ٢٠٠١، ص ٣٩.

(٣) شيبه رزق، نفيسة عبد القادر: التعليم المستمر في إطار إعداد وتدريب الكفاءات المطلوبة لسوق العمل، بحث مقدم إلى مؤتمر الجامعات في خدمة المجتمع، جامعة القاهرة، ٢٠٠١، ص ٣٧.

وهذا ما يملئ علينا معرفة دواعى التعليم المستمر الآتية^(١):

١- متغيرات النظام العالمى الجديد والتي تمثل تحديات تواجه النظام التعليمى فى مصر كغيره من الأنظمة التعليمية التى تقع على عاتقها إعداد الأفراد فى مصر كغيره من الأنظمة التعليمية التى تقع على عاتقها إعداد الأفراد وتأهيلهم للتفاعل مع هذه التحولات الجذرية والاستجابة لمتطلباتها.

٢- التزايد الكبير والسريع فى أداء الطلاب الراغبين فى الإتحاق بالتعليم العالى واحتمالات التوسع الكبير فى الطلب الاجتماعى على التعليم العالى فى السنوات القادمة.

٣- النسب الكبيرة من الشباب فى الفئة العمرية ما بين ١٧-٢٢ الموجودين خارج مؤسسات التعليم العالى فى الوقت الحاضر واحتمال ارتفاع هذه النسب فى المستقبل.

٤- محدودية فرص التعليم المتوافرة حالياً ومستقبلاً لقطاعات كبيرة من المجتمع فى المناطق الريفية والنائية والنااتجة عن التوزيع الجغرافى غير المتوازى لمؤسسات التعليم العالى.

٥- ارتفاع تكلفة التعليم العالى وتقلص مصادر التمويل التقليدية وعدم توفر مصادر بديلة فى الوقت الحاضر لمجابهة الاحتياجات المستقبلية^(٢).

٦- التوسع الكبير فى استخدام التكنولوجيا الحديثة.

أما عن دور هذه المعاهد فى التعليم المستمر فيتمثل فى الآتى:

فتح باب القبول لكل من يريد الدراسة من العاملين فى القطاع الزراعى والتعاونى من الفنيين والمشرفين الزراعيين الحاصلين على مؤهلات متوسطة فى التعليم الزراعى،

(١) نعمت أحمد حافظ: رؤية مستقبلية لدور التعليم فى الحراك الاجتماعى فى مصر فى ضوء متغيرات النظام العالى الجديد، بحث مقدم لمؤتمر التربية والثقافة فى عالم متغير، كلية التربية بالقويس، جامعة القاهرة، ٢٠٠١ ص، ٥٨١.

(٢) المجالس القومية المتخصصة: موسوعة المجالس القومية المتخصصة، مرجع سابق، ص ٢٢٩.

ويريدون فى التزود بالعلم فى نطاق تخصصهم، وذلك دون التقيد بأى شروط، إلا أن يكون مضى على التحاقهم بالعمل فترة لا تقل عن خمس سنوات، ويكون لهم برنامجا تعليميا خاصا بهم، عن طلاق التنسيق ولا شك أن ذلك خدمة كبيرة لهم ولمجتمعهم، فهل اناس عاملون فى مجال التعاون والإرشاد الزراعى وبالتالي يكتسبون قدرات ومهارات جديدة مع خبرتهم العلمية، وبذلك سوف يكونوا أكثر خبرة بتشخيص مشكلات قراهم، ووضع الحلول المناسبة لها ومتابعة تنفيذها.

وهناك نظاما آخر هو عمل نظام الدورات المكثفة ٦ أشهر مثلا فى تخصص واحد مثلا كإنتاج النحل، والصوب الزراعية الميكنة الزراعية ثم تعطى لهم دبلوم فى ذلك التخصص ويحق للدارس أن يدخل دبلومات أخرى إذا ثبت نجاحا مميزا، وهذا الأسلوب أخذت به بعض دول العالم مثل السويد التى يحقق فيها لمن أمضى فترة لا تقل عن خمس سنوات فى عمله أن يلتحق ببعضه الدورات الدراسية بالجامعة، وفى استراليا منحت الجامعة حق القبول للكبار حتى الذين لم يستكملوا المرحلة الثانوية شريطة أن يكونوا قد اظهروا قدراتهم وكفاءتهم فى بداية عملهم أو وظائفهم^(١).

وكذلك يمكن عمل دورات لمديرى العموم والمديرين المساعدين للزراعة ورؤساء الأقسام على مستوى مديرى الزراعة وإدارات المراكز حتى يرفعوا من مهاراتهم أكاديميا وأدريا وفنيا.

ولا شك أن كل ذلك يهدف إلى المساعدة فى تنمية وتطوير المجتمع الريفى عن طريق استمرارية تعليم وتدريب كوادره الزراعية والشبابية العاملين فيه.

أن التعليم المستمر جانب هام من جوانب خدمة المجتمع الريفى، فهو يتيح لأفراده التعليم بغض النظر عن عامل السن، أو الثقافة، أو المستوى العلمى وفيه من المرونة ما

(١) محمد عبد العليم مرسى: التعليم العالى ومسئوليته فى تنمية دول الخليج العربى، مرجع سابق، ص ١٨٧

يساعد الأفراد على تلقي الخبرات التعليمية الجديدة بهدف التطوير والتحسين للتكيف مع المتطلبات الجديدة لقيادة العمل الزراعي والإرشادي التعاوني .

ثانياً: الإحتياجات الإرشادية :

١- إحتياجات فى الإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا

تعتبر معاهد التعاون والإرشاد الزراعي هي الركيزة الأساسية لإعداد وتطوير المرشدين الزراعيين ، وأخصائي مفتشى التعاون الزراعي . وتعتبر وظيفة المرشد الزراعي الدعامة الرئيسية للتنظيم الإرشادي مما تتضمنه من مسئوليات وواجبات تعليمية وتنموية تتطلب عددا كبيرا من الأدوار المتوقع أدائها قبل شأغلي هذه الوظيفة ، ولما تتميز به من تنوع فى الأفراد والجماعات الذى يتم التعامل معهم من خلالها كمسترشدين ، ربما يستهدف من القيام بواجباتها تحقيق تغيرات سلوكية واقتصادية واجتماعية قوية فى المجتمعات الريفية.

فالمرشد الزراعي هو الشخص الواعي عمليا وعلميا والقادر على تغير سلوك الغير أمام المجتمع^١ والإرشاد الزراعي علم وفن وهو عملية تعليمية موجهة للفلاح فى حقله أو منزله أو أى مكان فى القرية ، ويهدف إلى تعليم الريفيين كيفية الأرتقاء بمستوى معيشتهم بالاستغلال الحكيم للمصادر الطبيعية المتاحة لهم فهو عملية تعليمية ، وفى نفس الوقت خدمة لترقية المجتمعات الريفية إقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، لذلك يعتبر الإرشاد الزراعي أحد الأجهزة الإقتصادية بل وأهمها فى تحقيق التقدم والتطور بالريف^٢ حيث يساعد الإرشاد الزراعي فى تعلم أفراد المجتمع خارج النظام التعليمي الرسمي بإتباع الطرق المستحدثة فى جميع الأنشطة الإنتاجية الزراعية عن طريق تغيير معارفهم وإتجاهاتهم ومهاراتهم ، كما يهتم بجميع فئات المجتمع الريفي (المرأة الريفية ، الشباب الريفي ، الفلاحين^٣) ويهدف الإرشاد الزراعي إلى :

١- رفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية النباتية والحيوانية والحشرية الأقتصادية

٢- زيادة دخل المزارع عن طريق تطوير وتحسين وسائله من خلال الأستخدام الأمثل لمختلف عناصر الإنتاج وتوعية السكان الريفيين وجعلهم أكثر إدراكا وقدرة على تحديد

^١ محمد حسين مازن : مواصفات المرشحين لشغل وظيفة المرشد الزراعي، المجلة المصرية للبحوث الزراعية ، مركز البحوث الزراعية ، المجلد ٨٠ ، عدد ٢ ، ٢٠٠٢ ، ص ٩٤

^٢ محمد عمر الطنوبى ، الصادق سعيد عمران : أساسيات تخطيط وتنفيذ وتقديم البرامج الإرشادية الزراعية ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، منشورات جامعة عمر المختار ، ١٩٩٧ ، ص ٢٦ ، ٢٥

^٣ ماجدة محمد قطب على : التنمية الريفية وأثرها على بنين ووظائف الأسرة المعاصرة فى الريف المصري ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٩ ، ص ٣١ ، ٣٠

مشاكلهم والتفكير السليم فى إيجاد حلول لها، وتوسيع الآفاق المعرفية للزراع، وتثقيفهم وتدريبهم لكل ما هو جديد، ومفيد من المعارف والخبرات الزراعية.^(١)

٣- تحسين النواحي التسويقية الزراعية لمنتجاتهم.

٤- مساعدة الزراع على مختلف فئاتهم على حل مشكلاتهم الزراعية والاقتصادية والاجتماعية، فهو قناة اتصال جيدة ومزدوجة بين أهل القرية من ناحية والمتخصصين والباحثين من ناحية أخرى.^(٢)

٥- الاهتمام بإرشاد المرأة الريفية ومشاركتها فى عمليات التنمية الزراعية المختلفة من حصاد وتعبئة وتغليف وتخزين وتسويق

٦- تصنيع الألبان المنزلية (قشدة - زبدة - جبنة قريش - سمن) والإنتاج الداجني (دجاج بلدى - أرانب)

٧- الصناعات الغذائية (الزبادى - تجفيف الخضروات - المخللات - الصلصة - المربى).^(٣) وتربية دودة الحرير.^(٤)

وهذه الوظائف تقع على عاتق المرشدين الزراعيين، وأخصائى ومفتشى التعاون، ولكن بالنزول إلى أرض الواقع، وجد أن هناك ضعف فى برامج وأنشطة الإرشاد الزراعى، وهذا بدوره يرجع إلى قلة مهارات المرشد الزراعى، وإيمانه بعمله، وذلك لقصور فى مراحل إعداد، والتركيز على المقررات النظرية، دون التطبيق والمعايشة العملية، فى حين أوضحت دراسة قرابة ٧٩% من المرشدين الزراعيين المبحوثين إلى الحاجة إلى المزيد من التركيز على الجانب الأيضاحى العملى والزيارات الميدانية^(٥) ومن ناحية أخرى لأن الكثير من المرشدين الزراعيين دخلوا إلى هذا المجال دون رغبتهم، أما بسبب مجموعهم، أو لمجرد الحصول على الشهادة دون رغبة فى تطوير وتنمية مهاراتهم، وهذا ما ينعكس على الجمعية التعاونية الزراعية، والتي تفتقر إلى المرشدين العاملين المخلصين.

(١) صبحى مصطفى صالح: الإرشاد الزراعى، طرق ومعيّناته التعليمية، دار الكتب الوطنية، بنغازى، منشورات جامعة عمر المختار، ١٩٩٧، ص ٣٤-٣٦

(٢) أمانى على محمد محمد سليمان: دور المرأة فى تنمية المجتمع الريفى لمحافظة الإسماعيلية رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة قناة السويس ١٩٩٤ ص ١٨

(٣) وفاء أحمد أبو حليمة: دور الإرشاد الزراعى فى تطوير المرأة الريفية، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة طنطا، ١٩٩٢، ص ٧٩

(٤) رواد سعيد رشتى: دور المرأة فى تنمية الصناعات الصغيرة فى بعض المناطق الريفية، محافظة أسيوط، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، ص ٦٣

(٥) هدى محمد عبد المنعم ماهر: دراسة تقييمية للدور التدريبى الإرشادى بكلية الزراعة بجامعة الإسكندرية للمرشدين الزراعيين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ٥٣-٥٥.

وذلك لأن عمل المرشد الزراعى هو القنطرة لتطبيق الأساليب الزراعية الحديثة، ونقل التكنولوجيا المفيدة، لأن المرشد الزراعى هو أقرب إنسان إلى الفلاح، فهو يتعرف على الظروف والأوضاع المحلية القائمة بدقة، ويجمع حقائق وبيانات عن أحوال الناس، وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، ومعرفة عاداتهم وتقاليدهم واتجاهاتهم، والمصادر والإمكانات المتاحة لهم والمشاكل القائمة.

وأما واقع الجمعيات التعاونية الزراعية فيعانى من نقص شديد من نوعية هؤلاء المرشدين الزراعيين، وبالتالي غياب البرامج العلمية لتحويل نتائج البحوث وتطبيقها واستخدام الأسلوب العلمى فى الزراعة.^(١)

لذلك تحتاج برامج إعداد طلاب المعاهد التعاونية، وهم قادة المستقبل من المرشدين والتعاونيين الزراعيين إلى مراجعة، وخصوصا فى المجال العلمى، وذلك بزيادة نصيب التدريب العلمى، ويكون بذلك سقرا بجدية، حيث أن الواضح فى سياسة هذه المعاهد، أنها تضم أعدادا كبيرة من الطلاب، ومن أماكن مختلفة تمثل معظم الجمعيات الريفية على مستوى الجمهورية، والذي يقدم للطلاب فقط هو عمل مشروع ميدانى أو بحث ميدانى قد لا يتجاوز أسبوعين فى إعدادة عن طريق زيارة أو زيارتين لمقر الجمعية الزراعية، أو مؤسسة زراعية أخرى.

ثم يقدم الطالب بحثه وبذلك يكون قد أجاز هذه المادة، وتصبح الدراسة العملية التى عرفها الطالب فى خلال أربع سنوات عبارة عن زيارة أو زيارتين لموقع العمل الزراعى. لذلك مطلوب من معاهد التعاون زيادة جرعة التدريب الإرشادى، والاهتمام بها، وأن تكون هذه الفترة كبيرة خلال العام الدراسى، عن طريق تخصيص يوما للتدريب بمتابعة مشرف من خبراء الإرشاد والتعاون، وأن يكون هناك تدريبا متصلا فى فترة الصيف يصل إلى ثلاثة أشهر كاملة يتابع الطالب العمل فى الجمعية الزراعية بانتظام، ويكون له برنامجا بالتنسيق بين وزارة الزراعة ممثلة فى قطاع الإرشاد الزراعى والتعاونى وبين المعهد.

وفى نهاية التدريب يحضر للطلاب سجلا لأعماله ونشاطاته خلال فترة التدريب، وموقعا عليه من وكيل قطاع الإرشاد والتعاون ومدير الجمعية ورئيس قطاع الزراعة والمشرف المعين من المعهد، وبذلك نضمن واقعية وفاعلية التدريب، ويخرج الطالب من المعهد دون أن يصدم بالواقع المباشر فى الجمعية التعاونية الزراعية، وفى الوقت نفسه يكون عنده بعضا من الخبرة عن مشاكل قريته، وعنده تعود على السماع والاحتكاك بالريفيين، فهو يسمع منهم،

(١) على أحمد رجومة: أساسيات إدارة المزارع، دار الكتب الوطنية، بنغازى، منشورات جامعة عمر

ويتصل بهم وتظهر روح العلاقات الطيبة بينهم، والثقة المتبادلة، وبالتالي تطوير العمل المزرعى والريفي، وتشكيل سلوك المزارعين، حيث يكون لدى المزارعين خاصة محددة لتعلم سلوك أو مهارة جديدة أو حل مشكلة تواجههم^(١).

وبالتالى فإن مخرجات المعاهد التعاونية الزراعية والإرشادية يمثلون قادة الإرشاد الزراعى، الذين إذا أحسن إعدادهم وتعليمهم، وتدريبهم، سوف يكونوا عنصرا فعالا لمنظمة الإنتاج والتنمية الزراعية والريفية الشاملة، وسوف يكونوا جديرين بكل ما يسهم فى تغير الزراع اقتصاديا واجتماعيا مستنديين إلى عمليات وبرامج وطرق تعليمية مدروسة، تتناسب مع طبيعة وخصائص المستهدفين من الريفيين.

وهذا ما يعكس أن العمل الإرشادى كنشاط تعليمى يستهدف تنمية وتطوير المجتمعات الريفية^(٢) وأن المرشد الزراعى هو حجر الزاوية فى تنفيذ ونجاح البرامج والنشاطات الإرشادية بها^(٣).

(١) عماد الشافعى: كراسات التنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يناير ١٩٩٩، ص ٢١

(٢) محمد أحمد فريد: وظيفة الرقابة فى التنظيم الإرشادى على المستوى المحلى، دراسة للفروق بين كل من مفتيش الإرشاد الزراعى ومديرى الإدارات الزراعية، بحث مقدم لمؤتمر مخرجات، التعليم الجامعى، ص ١٩٨.

(٣) فوزى نعيم محروس: أحمد جمال الدين وهبة: الاتصال الإرشادى مشروع دمج الثقافة السكانية فى الإرشاد الزراعى، بالتعاون مع منظمة الأغذية وزراعة، الإدارة المركزية للإرشاد الزراعى، ١٩٩٦، ص ٨٧.

ثانياً: احتياجات فى دعم الجمعيات التعاونية الزراعية:

أن الجمعية التعاونية الزراعية هى الوحدة الاقتصادية فى كـل قرية وإن تنمية الكوادر البشرية العاملة فى الجمعيات التعاونية الزراعية وأعضاء مجالس إدارتها عن طريق العضوية التعاونية المستنيرة والتثقيف والتعلم والتدريب المستمر، يمثل المقومات الأساسية للتطبيق التعاونى الناجح، ويعكس دوراً هاماً للمعاهد التعاونية الزراعية فى ذلك وهذا بدوره يؤدى على تقدم ونهوض الجمعيات التعاونية الزراعية مستقبلاً وقيامها بدورها المنشود فى خدمة المجتمع الريفى عن طريق^(١).

١- تطوير أساليب الزراعة ورفع كفاءة استخدام الموارد الزراعية المادية والبشرية المتاحة.

٢- استخدام الميكنة الزراعية وطرق الرى الحديثة فى الزراعة وتوعية الزراع لأحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية لها لإستخدامها فى كل مراحل الإنتاج.

٣- التسويق والتصدير الأمثل للمحاصيل الزراعية.

٤- القيام بمشروعات إنتاجية وحيوانية وتطبيق البحوث الزراعية لنقل كل جديد إلى الفلاحين.

٥- نشر التصنيع الريفى باستغلال منتجات البيئة الموجودة بكل منطقة، والعمل على تطوير الصناعات الريفية الموجودة.

٦- وأخيراً تجمع المزارعين التعاونى يؤدى إلى حماية مزارعهم وحل مشاكلهم ويحصلون على إنتاج زراعى أكبر.

(١) سعد هجرس: الزراعة المصرية، الماضى والحاضر والمستقبل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٦٠٢.

إن الجمعيات التعاونية الزراعية هي الوسيلة الرئيسية لتطوير الزراعة في الريف، وهي الأداة المناسبة في ظل التفتت الحالي للأراضي الزراعية في ريف مصر، البالغ ٢,٥ مليون حيازة، مقسمة إلى ستة ملايين قطعة، لتطبيق الأساليب الزراعية العلمية، وهذا لا يكون إلا من خلال مديرين أكفاء على درجة عالية من التعليم والخبرة والإدارة^(١).

ومن الممكن أن تكون كل جمعية تعاونية زراعية في كل قرية مسئولة عن زيادة الإنتاج الزراعي في زمامها، وتحويل القرية إلى خلية إنتاجية^(٢).

لذلك فالتعاون والإرشاد الزراعي المتمثل في الجمعية التعاونية الزراعية، هو الحل الصحيح للتنمية الزراعية الريفية المتكاملة، وستظل التعاونيات الزراعية بقيادة الفلاح المصري هي الأداة الحاسمة للتطوير والتقدم الزراعي المنشود^(٣).

ومن ناحية أخرى يقع على عاتق المعاهد التعاونية الزراعية مطلبان هاما جدا، وهو تنمية وتدريب القوى العاملة في القطاع الزراعي^(٤).

ومنها العاملين في الجمعية الزراعية، سواء أعضاء مجلس الإدارة أو الموظفين من الفنيين وأخصائيي التنمية الريفية، وأخصائيي الإرشاد والتعاون بالإضافة إلى المشرفين الزراعيين، وذلك بمركز التدريب التعاوني الموجود فيها، ويكون ذلك عن طريق عقد الدورات والندوات والمؤتمرات الإرشادية والتعاونية الزراعية، وذلك بالتعاون بين هذه المعاهد ممثلة في عمدائها ووكلائها لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة وخبراتها العلميين والتعاونيين، وبين وزارة الزراعة ممثلة في قطاع الإرشاد الزراعي والتعاوني بالإدارة

(١) محمود عودة وآخرون: مستقبل القرية المصرية، المجلد الثاني، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٠٩.

(٢) محمد رشاد عبيد الله: دور التعاونيات في الإرشاد الزراعي في ظل نظام الإصلاح الاقتصادي، مؤتمر مستقبل العمل الإرشادي في ظل نظام السوق الحر، ١٩٩٥، ص ٣٥-٣٦.

(٣) محمد رشاد عبد الله: دور التعاونيات والتكنولوجيا في القرن الـ ٢١، المؤتمر السابع للاقتصاديين الزراعيين، ٢٨، ٢٩ يوليو ١٩٩٩، ص ١٦.

(٤) محمد عمر الطنوبي: تدريب القوى العاملة في القطاع الزراعي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، منشورات عمر المختار، ١٩٩٦، ص ٢٣٢.

المركزية للإرشاد الزراعي والإدارة المركزية لشئون التعاون الزراعي، ومديرى عموم الزراعة بالمحافظات وبالإشتراك مع الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى على أن يكون هذا التدريب مستمرا ومتخصصا على مدار العام ومستقبلا لجميع المحافظات بالتناوب.

ثالثاً: الاحتياجات البحثية:

الاحتياجات البحثية لخدمة البحث العلمى الزراعى فى المجتمع الريفي المصرى:

البحث العلمى هو الوسيلة الفعالة لكشف عن احتياجات المجتمع والتعرف عليه والوصول إلى المؤشرات الدالة على موطن الاحتياج^(١)، لذا كان محور من أهم محاور مؤتمر التعليم العاغلئ والبحث العلمى فى الزراعة ونظم انتاج الغذاء فى القرن الحادئ والعشرين المنعقد فى سان فرانسيسكو^(٢).

إن البحث العلمى من الوظائف الأساسية للتعليم العالئ والجامعئ، وهو يهدف إلى تنمية المعرفة وتطويرها، وذلك من خلال اشتغال الأساتذة بالبحث، وتدريب طلابهم عليه وتوفير الكتب والمراجع لهم، والاهتمام بالمعامل وأجهزتها، لذلك فإن مؤسسات التعليم العالئ والجامعئ هى المكان المثل لقيام الدراسات والبحوث العلمئة التى تتعلق بالمشكلات التى يعانى منها المجتمع المحلئ وحاجاته التنموية، وتتطلبها خطط التنمية والاقتصاد الوطنئ.^(٣)

(١) يحيى حسن دروئش: التنمية فى ظل سياسة الإصلاح الاقطنصادئ، الجوانب الاجتماعية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومئ مذكرة داخلئة رقم ٤٤٥، يناير ١٩٩٤، ص ١١.

(٢) Conference: Higher Education and research for Agriculture and Food System in the ٢١st century. Purdve University, San Francisco, California, July ١٤th, ٢٠٠١.

(٣) محمد عبد العلم مرسئ: التعليم العالئ ومسئولياته فى تنمية دول الخليج العربئ، مرجع سابق، ص ٧٨.

- إن رسالة البحث العلمى الزراعى لها دورا كبيرا فى توليد فيض مستمر من نتائج البحوث التطبيقية اللازمة لتشكيل عناصر التكنولوجيا الزراعية الملائمة، بما يحقق الارتقاء المستمر لمستويات الإنتاج الزراعى^(١).

إن معاهد التعاون الزراعى مؤهلة بما فيها من إمكانيات بشرية ومادية وعلمية لكى تلعب دورا فى هذا التحول التكنولوجى فى مجال تنمية الزراعة المصرية وبالتالي التنمية الزراعية المتكاملة.

ولكن يجب مراعاة عدة أمور ضرورية للنهوض بالبحث العلمى منها^(٢):

- ١- وضع الخطط المتكاملة والمدرسة للبحوث والدارسات العلمية استجابة لحاجة البلاد
- ٢- توفير العلماء المجربين الذين مارسوا البحث العلمى واعتادوا على طريقه.
- ٣- توفير المختبرات والمعامل والأجهزة العلمية الحديثة ومراجع البحث والمكتبات والمجلات العلمية.
- ٤- عقد المؤتمرات العلمية والحقاق الدراسية والندوات التى تتناول قضايا المجتمع ومشكلاته.
- ٥- تشجيع المشاركة فى المؤتمرات العلمية على المستوى الاقليمى والعربى والعالمى.

لذا نجد أن البحث العلمى الزراعى فى المجتمع الريفى دورا هاما جدا فهو يتلقى متطلبات المجتمع بما يعانى من مشكلات إنتاجية أو خدمية، ليقدمها كموضوعات للبحث لإيجاد الحلول الملائمة وتقديم أحدث ما توصل إليه من نتائج هذه البحوث العلمية وتقنيات التكنولوجية فى صورة مبسطة وقابلة للتطبيق^(٣).

(١) حسن حسنى: ورقة عمل مقدم لمؤتمر العلاقات الثقافية والعلمية، جامعة القاهرة، مرجع سابق، ص ٤٦٦.

(٢) محمد عبد العليم مرسى: مرجع سابق، ص ١٦٦.

(٣) سعد نصار: المشروعات البحثية الزراعية ودورها فى تنمية البيئة وخدمة المجتمع، كلية الزراعة بالفيوم

جامعة القاهرة، الأربعاء ١٥/٤/١٩٩٥، ص ٢.

إن البحث العلمى من الوظائف الأساسية للتعليم العالى والجامعى، وهو يهدف إلى تنمية المعرفة وتطويرها، وذلك من خلال اشتغال الأساتذة بالبحث، وتدريب طلابهم عليه وتوفير الكتب والمراجع لهم، والاهتمام بالمعامل وأجهزتها، لذلك فإن مؤسسات التعليم العالى والجامعى هى المكان الأمثل لقيام الدراسات والبحوث العلمية التى تتعلق بالمشكلات التى يعانى منها المجتمع المحلى وحاجاته التنموية، وتتطلبها خطط التنمية والاقتصاد الوطنى.^(١)

إن رسالة البحث العلمى الزراعى لها دورا كبيرا فى توليد فيض مستمر من نتائج البحوث التطبيقية اللازمة لتشكيل عناصر التكنولوجيا الزراعية الملائمة، بما يحقق الارتقاء المستمر لمستويات الإنتاج الزراعى.^(٢)

إن معاهد التعاون الزراعى مؤهلة بما فيها من إمكانات بشرية ومادية وعلمية لكى تلعب دورا فى هذا التحول التكنولوجى فى مجال تنمية الزراعة المصرية وبالتالي التنمية الريفية المتكاملة.

ولكن يجب مراعاة عدة أمور ضرورية للنهوض بالبحث العلمى منها^(٣)

وضع الخطط المتكاملة والمدرسة للبحوث والدراسات العلمية استجابة لحاجة البلاد.

٢- توفير العلماء المجرىين الذين مارسوا البحث العلمى واعتادوا على طريقه.

٣- توفير المختبرات والمعامل والأجهزة العلمية الحديثة ومراجع البحث والمكتبات والمجلات العلمية.

٤- عقد المؤتمرات العلمية والحلقات الدراسية والندوات التى تتناول قضايا المجتمع ومشكلاته.

٥- تشجيع المشاركة فى المؤتمرات العلمية على المستوى الإقليمى والعربى والعالمى.

لذا نجد أن البحث العلمى الزراعى فى المجتمع الريفى دورا هاما جدا فهو يتلقى متطلبات المجتمع بما يعانى من مشكلات إنتاجية أو خدمية، ليقدمها كموضوعات للبحث لإيجاد

(١) محمد عبد العليم مرسى: التعليم العالى ومسئوليته فى تنمية دول الخليج العربى، مرجع سابق، ص ٧٨

(٢) حسن حسنى: ورقة عمل مقدم لمؤتمر العلاقات الثقافية والعلمية، جامعة القاهرة، مرجع سابق، ص ٤٦٦

(٣) محمد عبد العليم مرسى: مرجع سابق، ص ١٦٦

الحلول الملائمة وتقديم أحدث ما توصل إليه من نتائج هذه البحوث العلمية وتقنيات التكنولوجيا في صورة مبسطة وقابلة للتطبيق^(١).

لذلك نجد أن الرؤيا الاستراتيجية المتكاملة للتنمية الزراعية في مصر في واقع تصورها، تعتمد على عدة مبادئ رئيسية منها، تدعيم البحث العلمى والتكنولوجى وتكريسه لخدمة المجتمع^(٢).

هذا وتمثل البحوث الزراعية دورا هاما في زيادة الدخل الزراعى القومى النباتى والحيوانى والسمكى، لتحقيق تغطية احتياجات الاستهلاك المحلى، وتطبيق الفجوة الغذائية الناتجة عن الزيادة السكانية، الأمر الذى يلقى على البحوث العلمية الزراعية العبء الأكبر لتحقيق زيادة الإنتاج الزراعى، وهذا لا يأتى إلا عن طريق توليد التكنولوجيا ونقلها لحل المشاكل التى تواجه قطاع الزراعة، وهذا يتطلب جهاز إرشادى كفاء يقوم بتطويرها لظروفنا المحلية^(٣).

ولا شك أن المعاهد التعاونية يقع عليها مسئولية كبيرة فى إعداد وتطوير هذا الجهاز^(٤)

وذلك لما لها من خصوصية فى تخريج أخصائيين فى الإرشاد الزراعى والتعاونى فى جميع القرى الريفية^(٥).

ولكن شرط أن نحسن إعداد هؤلاء الخريجون من أجل تحقيق الأغراض الآتية كلها أو بعضها^(٦).

١- تحديد مشكلات واحتياجات الزراع المعرفية والمهارية لمختلف المحاصيل الزراعية، ووضعها فى صورة برامج إرشادية زراعية، وتنقيتها بغية تقديم خدمة إرشادية متطورة للمزارعين^(٧).

(١) سعد نصار: المشروعات البحثية الزراعية ودورها فى تنمية البيئة وخدمة المجتمع، مرجع سبق ذكره.

(٢) عادل البلتاجى: الموارد البشرية العاملة فى مجال البحث العلمى الزراعى، وزارة الزراعة، مركز توثيق المعلومات، ١٩٩٤ ان ص ١.

(٣) عبد السلام جمعة: دور البحوث الزراعية فى تطوير تكنولوجيا مياه الري، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمى للفلاحين، فندق المريديان، الحيزة، ٢٥-٣١ مايو، ٢٠٠٢، ص ٣.

(٤) مصطفى عبد العزيز: الأهمية الاقتصادية للبحوث العلمية الزراعية فى مركز البحوث الزراعية ودورها فى تنمية البيئة والمجتمع، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى، مركز البحوث الزراعية، ١٩٩٩، ص ١٠٤.

(٥) المجلة الزراعية: العدد ٤٧٣، أبريل، ١٩٩٨، ص ٥٩.

(٦) المجلة الزراعية: العدد ٤٦٩، ديسمبر، ١٩٩٧، ص ٣٥.

(٧) المجلة الزراعية: العدد ٤٧٠، يناير، ١٩٩٨، ص ٤٥.

- ٢- نشر أحد أساليب التكنولوجيا الزراعية ومساعدة الزراع على تبنيها وتطبيقها، مما يجعل الزراعة المصرية زراعة عصرية، بهدف زيادة إنتاجهم الزراعي، وتحسين أحوالهم، وتلبية احتياجات السوق المحلي^(١).
- ٣- دعم الأنشطة الإرشادية في مجال التسويق الزراعي^(٢) ومعاملات ما بعد الحصاد من تخزين، ونقل وفرز وتدرج وتعبئة وتغليف^(٣).
- ٤- نشر التصنيع الزراعي بين الريفيين.
- ٥- نشر الإرشاد البيئي عن طريق الاستفادة من المخلفات الزراعية وتدويرها.

(١) المجلة الزراعية: العدد ٥٠٩، أبريل ٢٠٠١، ص ٢٢.

(٢) المجلة الزراعية: العدد ٥٠٧، فبراير، ٢٠٠١، ص ٦٩.

(٣) المجلة الزراعية: العدد ٥١٢، يوليو ٢٠٠١، ص ٦٢.